Al Wasl University Journal - Issue (69) - December 2024
ISSN 2791-2949 (Online)

Action in Sibawayh's Book: A Semantic Grammatical Study

Dr. Nayyaf Bin Rizqan Bin Hillel Alsalami Alanazi
Associate Professor at King Saud bin Abdulaziz University for Health Sciences. Saudi Arabia

https: //doi.org/10.47798/awuj.2024.i69.03

Received: 22-08-2022

Accepted: 06-01-2023

Published: 01-12-2024

Corresponding Author:

nrh123@hotmail.com

Abstract

This research papers aims to show the impact of the meaning of action in Sibawayh's book on functional meanings and syntactic issues, as well as to show its role in revealing the grammatical functions of words, as it is often attributed to Sibawayh relying on the theory of the reducing factor in the meaning of the formal action when interpreting the grammatical relationships between the action and its initial components in the sentence, and limited to the theory of influence, being influential and the rest of the words affected. He paid careful attention to the interpretation of the meaning of action and the semantic features it contains that have a great impact on determining its functional role in choosing its topics and deducing its functional meanings, grammatical terms, etc.

The researcher has followed in his study the inductive, analytical, and deductive approach in tracking the concept of action in Sibawayh›s book, and the collection of grammatical topics and linguistic phenomena that held its investigations, analyzing and interpreting them, and deriving the functional meanings that emerged from their actions. The paper includes an introduction that illustrates the problem of research, its importance, objectives, methodology, and previous studies. It includes four sections distributed as follows: the first section entitled the concept of action for Sibawayh and linguists, and the second section entitled functional meanings of action, followed by the third section entitled grammatical issues related to action, and then the fourth section entitled lexical issues of the action and its grammatical impact. The importance of this study is highlighted in clarifying the concept of action for Sibawayh is an important explanatory phenomenon to explain many phenomena that belong to different grammatical, lexical, and syntactic levels.

Keywords: action, Sibawayh, structure, semantics, grammar.

الحدث في كتاب سيبويه دراسة نحوية دلالية

د. نياف بن رزقان بن هليل السلمي العنزي
أستاذ مشارك في جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية. المملكة العربية السعودية

ملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر معنى الحدث في كتاب سيبويه على المعاني الوظيفية والقضايا التركيبية، وكذلك بيان دوره في الكشف عن الوظائف النحوية للكلمات، إذ إن كثيراً ما يُنسب إلى سيبويه اعتماده على نظرية العامل المختزلة في معنى الفعل الصوري عند تفسيره للعلاقات النحوية بين الفعل ومكوّناته الأولية في الجملة، واقتصاره على نظرية التأثر والتأثير، بكون الفعل مؤثرا وبقية الكلمات متأثرة، دون التنبيه إلى عنايته الدقيقة بتفسير معنى حدثه وما يتضّمنه من سمات دلالية ذات أثر كبير في تحديد دوره الوظيفي في اختيار موضوعاته واستنباط معانيه الوظيفية ومصطلحاته النحوية، وما إلى ذلك ممّا له صلة بالحدث.

وقد اتبع الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي والتحليلي والاستنباطي في تتبع مفهوم الحدث في كتاب سيبويه، وجمع الموضوعات النحوية والظواهر اللغوية التي انعقدت مباحثها عليه، محلّلا ومفسّرا لها، ومستنبطاً المعاني الوظيفية التي انبثقت من أحداثها، وقد اشتمل البحث على مقدمة توضح إشكالية البحث وأهميته وأهدافه ومنهجه، والدراسات السابقة، واشتمل على أربعة مباحث موزعة على النحو الآتي: المبحث الأول بعنوان مفهوم الحدث عند سيبويه واللسانيين، والمبحث الثاني بعنوان المعاني الوظيفية للحدث، تلاهما المبحث الثالث بعنوان القضايا النحوية المتعلقة بالحدث، ثم المبحث الرابع بعنوان القضايا المعجمية للحدث وأثرها النحوي. وتبرز أهمية هذا البحث في استجلاء مفهوم الحدث عند سيبويه بوصفه ظاهرة تفسيرية مهمة لتفسير كثير من الظواهر التي تنتمي إلى مستويات مختلفة نحوية ومعجمية وتركيبية.

الكلمات المفتاحية: حدث، سيبويه، تركيب، دلالة، نحو.

© 2022 AWU Publishers/Alwasl University. All Rights Reserved.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فتبرز إشكالية هذا البحث بأنني لم أجد دراسة قد عُنيت بتتبع مفهوم الحدث في كتاب سيبويه، وكشفت عن أثر سماته الدلالية في تحليله للبنى النحوية والتراكيب، وتشكل الظواهر اللغوية، وتعدد المعاني الوظيفية والمصطلحات، فعند النظر في كتاب سيبويه نجد أنّه تناول الحدث من منظورين هامين: الأول الحدث بكونه أحد مكونات الفعل التي تحدد وظيفته وموضوعاته، والآخر: الحدث الموسوم بـ (المصدر)، ومعلوم أنّ جل مسائل النحو في كتاب سيبويه قائمة على النوع الأول الذي سيكون موضوع هذا البحث وهو الحدث المكوّن لمعنى الفعل.

أهمية الموضوع

١- تكمن أهمية الموضوع بأنّه يسهم في تطوير الجانب المعرفي لفهم كثير من القضايا النحوية والظواهر اللغوية في إطار معنى الحدث وسماته الدلالية.

٢- يسهم هذا الموضوع في ترسيخ العلاقة بين القضايا النحوية والدلالية.

أهداف الموضوع

١- يبين أثر معنى الحدث عند سيبويه في التركيب النحوي والظواهر اللغوية والمعاني الوظيفية.

٢- يكشف عن العلاقة بين المعنى الدلالي والمعنى الوظيفي.

٣- يسهم في الكشف عن خصائص الفعل التي تتجاوز نظرية العمل إلى التنبؤ بعدد المحلات التي يقتضيها.

منهج البحث

اتّبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهجي التحليل والمنهج الاستنباطي، وذلك من خلال:

١- تتبع سيرة مصطلح الحدث في كتاب سيبويه بدءا بحديثه عن معنى الفعل وأقسامه وانتهاء بالموضوعات والمسائل النحوية التي كان للحدث دور فيها.

٢- تحليل كثير من الظواهر النحوية والمعاني الوظيفية التي انبثقت من السمات الدلالية لطبيعة معنى الحدث.

٣- إيراد بعض الأمثلة والشواهد التي كشفت عن العلاقة بين المعنى النحوي والقضايا المعجمية.

الدراسات السابقة: الدراسات السابقة التي تيسر للباحث الوقوف عليها:

١- طبيعة معنى الحدث في العربية، د. عبد الرحمن حسن البارقي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٤م.

تناولت هذه الدراسة طبيعة معنى الحدث من حيث الصيغ الصرفية، حيث تناول الباحث وظائف الصيغ المجرّدة، ووظائف الصيغ الفعلية ذات اللواصق، دون الحديث عن علاقتها بالموضوعات النحوية والقضايا التركيبية، فهي دراسة محددة مختلفة عمّا نحن بصدده في دراستنا.

٢- قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة، د. شكري السعدي، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط١، ٢٠١٦م.

كانت هذه الدراسة دراسة عامة لطبيعة معنى الحدث في اللسانيات، إذ تتبع الباحث سيرة مصطلح الحدث عند الفلاسفة واللسانيين الغربيين في أعمالهم

النحوية، ثم تناول الحدث في كتب التراث في موضوعات متفرقة جاءت عرضا في حديثه عن معنى التعدية والفاعلية، وحديثه عن التصور الإسنادي تحت مبحث يسير عقده آخر الكتاب بعنوان (الإسناد في التراث النحوي والبلاغي) ومما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أنّ دراستنا للحدث اتخذت كتاب سيبويه مدوّنة لها في الحديث عن القضايا النحوية والتركيبية والمعاني الوظيفية والدلالية.

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة موزعة على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع وأهدافه ومنهج البحث وخطته.

المبحث الأول: مفهوم الحدث عند سيبويه واللسانيين.

المبحث الثاني: المعاني الوظيفية للحدث.

المبحث الثالث: القضايا النحوية المتعلقة بالحدث.

المبحث الرابع: القضايا المعجمية للحدث وأثرها النحوي.

المبحث الأول: مفهوم الحدث عند سيبويه واللسانيين

أ– مفهوم الحدث عند سيبويه

الحَدث في اللغة: هو كونُ الشيء لم يكن في الوجود، ثم يحدثُ، فيصبح حدثاً قال ابنُ فارس في مقاييس اللغة: «الحاء والدال والثاء أصلٌ واحدٌ، وهو كونُ الشيء لم يكُن، يُقال حَدَثَ أَمرٌ بَعدَ أن لم يكُن».[١] وجاء عن ابن منظور: حدَثَ الشيءُ يحدُثُ حُدُوثًا وحداثةً... والحُدُوثُ كونُ شيءٍ لم يَكُن، وأَحدثَه اللهُ فحَدثَ، وحَدَثَ أمرٌ أي: وَقَع.[٢]

والحدث أول ما ورد في كتاب سيبويه كان بمعنى المصدر، جاء هذا عند قسمته للأفعال في مقدمة (بابُ علم ما الكلم من العربية): «وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولمّا يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ... فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة سنبينها إن شاء الله. والأحداث نحو الضَّرب والحمد والقتل».[٣] وقال أيضا: «وإنّما جُعل في الزمان أقوى؛ لأنّ الفعل بُني لما مضى منه وما لم يمضِ، ففيه بيان متى وقع، كما أنّ فيه بيانا أنّه وقع المصدرُ وهو (الحدث)».[٤] وجرت هذه التسمية عند معظم النحويين الخالفين لسيبويه، فقد جاء عن ابن السّراج: «وجميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تُسمّى مصادر كالضّرب والقَتل والحمد... وإنما لقّب النحويون هذه الأحداث مصادر؛ لأنّ الأفعال صدرت عنها».[٥] ويقول

١- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م: ٢: ٣٦.
٢- ينظر: ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م: ٤: ٥٢.
٣- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١: ١: ١٢.
٤- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق: ١: ٣٦.
٥- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.: ١: ٤٠.

الزَّجَاجِيُّ: «والحدث المصدر».[١] وجاء عن ابن الحاجب: «المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل».[٢] ويقول العُكْبَريّ: «المصدر يدلّ على الحدث فقط».[٣]

ونُسب إلى سيبويه أنّه يُسمي المصدر فِعْلاً وحَدَثاً وحِدْثاناً[٤] من التّعبير عن الشيء بلفظ مدلوله كما صرّح الزّمخشري والرضيّ، قال الزّمخشريّ: «المصدر سُمِّي بذلك؛ لأنّ الفعل يصدر عنه. ويُسمّيه سيبويه الحَدَث والحَدَثان، وربما سمّاه الفعل».[٥] وقال الرَّضِي: «وسيبويه يُسمّي المصدر فِعلاً وحَدَثاً وحَدثاناً؛ لأنّ المصدر يعمل عمل فعله».[٦] وذكر ابن مالك هذه التسمية دون نسبة بقوله: «المصدر اسم دالٌّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول. وقد يُسمى فِعْلاً وحَدثاً وحِدْثانا».[٧] ويُعلّل ابن يَعِيْش سبب تسمية المصدر(الحدث) بالفعل بأنها جاءت من حركة الفاعِل[٨] ويعزو ابنُ الحاجب سبب تسميته بالفعل إلى مذهب الكوفيين بقوله: «ومقتضى مذهب الكوفيين أن يُسمّى المصدرُ صادراً والفعل مصدراً؛ لأنّ المصدرَ محلُّ الصدور، وهو عندهم الفعلُ، والصادر من حصل له الصدور، وهو المصدرُ عندهم».[٩]

١- أبو القاسم الزجاجي الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.: ٥٣.

٢- الرضي محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، القسم الثاني، دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، مطابع جامعة الإمام، ط١، ١٩٩٦م / ١: ٧٠٣.

٣- أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠١م.: ٢٦٠.

٤- ينظر: سيبويه، مرجع سابق: ١: ٣٤.

٥- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط١، ٢٠٠٤م.: ٥٦.

٦- الرضي محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب: القسم الأول، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، مطابع جامعة الإمام، ط١، ١٩٩٣م / ٢: ٧٠٤.

٧- ابن مالك محمد بن عبد الله جمال الدين الأندلسي، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختوم، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.: ٢: ١٧٨.

٨- ينظر: ابن يعيش يعيش بن علي، شرح المفصل لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت: ١: ١١٠.

٩- ابن الحاجب عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٣م: ١: ٢١٨: ٢١٩.

والذي يَظهر لي أنّ تسمية المصدر بالفعل جاءت عند سيبويه بسبب تضمّنه لمعنى الحدث أو عمله عمل الفعل في بعض مواضعه، وهذا ما أكده بقوله: «هذا باب من الفعل سُمّي الفعلُ فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث... نحو رويد وحيهل.. وكذلك (حَذرَكَ) يدلّك على أنّ (حذرك) بمنزلة عليك قولُك: تحذيري إياك؛ إذا أردت حذّرني زيداً. فالمصدر وغيره في هذا الباب سواء».[١] ويقول في موضع آخر: «وهي مثل حذَرَكَ سواءٌ إذا جعلته مصدراً؛ لأنّ الحذر مصدرٌ وهو مضاف إلى الكاف».[٢] ويقول مبيّنا عمل المصدر عمل فعله: «فإنّما جاء تحذيري زيداً؛ لأن المصدر يتصرّف مع الفعل، فيصير (حَذَرَكَ) في موضع (اِحْذَرْ) و(تَحذيري) في موضع (حَذِّرني)؛ فالمصدر أبداً في موضع فعله».[٣]

ومن المصطلحات الشائعة المتعلقة بالمصدر مصطلح المفعول المطلق، قال الرّضي: «وسيبويه يُسمي المصدر فعلاً وحدثاً وحدثانا، فإذا انتصب بفعله سُمّي مفعولا مطلقا».[٤] وسبب هذه التسمية «أنّ معنى المفعول المطلق هو الذي فُعِل على الحقيقة من غير تقييد».[٥] وزاد بعضهم من غير تقييد بحرف الجر.[٦] وقد جرت العادة أن يدرس المفعول المطلق في أبواب المنصوبات كما جاء عند الزّمخشريّ في المفصل حيث ذكر أنّ من المنصوبات المفعول المطلق، ويَقصد به المصدر.[٧] و جاء عن ابن عُصفور في باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم، وهي

١- سيبويه، الكتاب: ١: ٢٤٨: ٢٥١.
٢- المرجع نفسه: ١: ٢٥١.
٣- المرجع نفسه: ١: ٢٥٢.
٤- الرضي محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب: ٢ / ١: ٧٠٤.
٥- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: ١: ٢١٨.
٦- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.: ٢: ٧٢.
٧- ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية: ٥٦.

التي يطلبها الفعل على جهة المعنى: الحال، والمفعول المطلق.[1] وأما المعنى الآخر الذي قامت عليه معظم موضوعات الكتاب ومسائله فهو الحدث الذي يعدّ أحد مدلولي الفعل الأساسية قسيماً بذلك للزمن ويتّضح هذا من قول سيبويه السابق: «فهذه الأمثلة أي الأفعال التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء».[2] و قوله: «وإنّما جُعل في الزمان أقوى؛ لأنّ الفعل بُني لما مضى منه وما لم يمض، ففيه بيان متى وقع ، كما أنّ فيه بيانا أنّه وقع المصدرُ وهو (الحدث)».[3] وهو ما سنتحدث عنه في المباحث القادمة.

تعريف ابن الخَبّاز للحدث:

انفرد ابن الخباز في شرحه للُمَع ابن جني بتعريف للحدث قائلا: «الحدث اسم لجميع الأعراض القائمة بالجواهر إما قياماً ذهنياً كالإضافيّاتِ، وإمّا قياماً خارجياً كالألوان. وسُميّت بذلك؛ لأنّها حَادثةٌ مُتجدّدة».[4]

يظهر أنّ تعريف ابن الخبّاز لا يتوافق مع أقوال النحاة السابقة، فهو حدّ قد غلب عليه الطابع الفلسفي والنظرة المنطقية، وقد جاء عن النحويين بعض الحدود المنطقية والمصطلحات الفلسفية، فهذا الزّجاجيّ يقول في حدّ الاسم: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا... وإنما قلنا في كلام العرب؛ لأنّا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين».[5]

١- ينظر: ابن عصفور علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: د. أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.: ١٦٠.

٢- سيبويه، الكتاب: ١: ١٢.

٣- المرجع نفسه: ١: ٣٦.

٤- أحمد بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط١ ٢٠٠٢م.: ١٦٦.

٥- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق: ٤٨.

وقد يرد على لسان النحويين بعضُ العبارات المنطقية ثم يرد تفسيرها بما هو معروف في عُرفهم النّحوي، فالأعراض القائمة بالجواهر عند ابن الخباز فسّرها النحويون بالمصادر أو المعاني، وهذا ما بينه ابن يَعيش بقوله: «اعلم أنّ الأسماء على ضربين جواهر ومعانٍ، والمراد بالجواهر في عُرف النحويين الشخوص والأجسام المتشخصة، والمعاني هي المصادر كالعلم والقدرة».[١]

وعليه يبقى مفهوم الحدث عند القدماء مختزلا في الفعل والمصدر، وإن كان ابن الخباز يعدّ من متأخري النحاة فإن من تبعه من أصحاب الحدود النحوية لم يقتفوا أثره، ولم يتأثروا في حدودهم بالفكر الفلسفي بل كانت حدودهم منتزعة من طبيعة الدرس النحوي، فقد جاء عن جمال الدين الفاكهي(٩٧٢ت) في الحدود النحوية: «المصدر هو (اسم دالّ بالأصالة) بفتح الهمزة أي بالوضع على معنى هو (الحدث)».[٢]

فهذا يدلّ على أن النحويين القدماء وعلى رأسهم سيبويه لم يفصلوا في كتبهم بين معنى الحدث والمصدر، ولم تشتمل كتبهم كذلك على الموازنة بين الحدث والفعل، فقد ذكر قريرة في كتابه (المصطلح النحوي) أن المدونات النحوية افتقرت إلى المقارنة بين (الحدث) و(الفعل) دلالياً لبيان اختصاص كل منها بالاصطلاح، بينما أشار إلى أنّه توجد مقارنة بين مصطلح الفعل وغيره من العبارات كمصلح (العمل) مستندا إلى ما جاء عن ابن الخشّاب في كتابه المُرتجل «وسمّوه فعلاً ولم يسمّوه عملاً؛ لأنّ الفعل أعم من العمل. ألا ترى أنّك إذا أمرت مأموراً بالبناء مثلا فقلت: (ابْنِ دَاراً) فائْتَمر جاز أن يقول: (قد عَملتُ مَا أردتَ) وجاز أن يقول: (قد فَعلتُ) ولَو قلت: (تكلّم) مثلاً ففعل لم يقل إلا (قد

١- ابن يعيش، شرح المفصل: ١: ١٢٣.
٢- الفاكهي جمال الدين عبد الله بن أحمد، شرح الحدود النحوية، تحقيق: د. صالح بن حسين العايد، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٩٩٠م: ٣٣٠.

فَعَلتُ) ولم يحسن أن يقول(قد عَمَلتُ) فالفعل على ما أريتك أعمّ من العمل؛ ولذلك لقبوا هذا القسم فعلا ولم يلقبوه عملا».[١] فالفعل على هذا أعم من العمل، وشمول لفظ الفعل على كل الأحداث والأعمال هو الذي جعل النحويين يقدمونه في التسمية والاصطلاح على غيره من الألفاظ الدالة على معنى الحدوث الزماني.[٢]

ومهما يكن من شيء فإنّ مصطلحَ (الحدث) في المرحلة الأولى من نشوء النحو العربي لم يطرأ عليه أي إضافات خارجية أو تفصيلات عميقة كما هو الحال عند اللسانيين الغربيين، ويجمع أغلب الباحثين على أنّ المرحلة الأولى من نشوء العربي كانت صافية خالية من كل علم دخيل، ولم تمتزج بمؤثرات فكرية إغريقية أو سريانية، إنما بقي فيها النحو على حالة من الأصالة والثبات على لغة الأعراب، فلم تصغ النحو صياغة فلسفية إنما صياغة بيانية طبيعية تتماشى مع الموضوعات النحوية والتركيبات الصرفية، ويُمثلها كتاب سيبويه أصدق تمثيل.[٣]

ب– مفهوم الحدث عند اللسانيين

قبل أن نتحدث عن مصطلح الحدث عند اللسانين نشير إشارة سريعة إلى وجوده في المدوّنات المنطقية، مدونة أرسطو والفارابي، حيث ظهر في مدوّنة أرسطو ما يُسند إلى الموجود ويقال عن الجَوْهَر ويُحْمل على الموضوع، كمقولات الفعل والانفعال والكيف والوضع والملك والإضافة، حيث جاء مفهوم الحدث ضمن نصوص الفعل والانفعال،[٤] وتحديدا في ثنائية الفعل والحركة في مصنفات

١- ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ط٢، ١٩٧٢م.: ١٥.

٢- ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، نشر كلية الآداب / دار محمد علي، تونس، ط١، ٢٠٠٣م: ٢٧: ٢٨.

٣- ينظر: جيرار جهامي، الإشكاليات اللغوية في الفلسفة العربية، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٤م.: ١١٥.

٤- ينظر: شكري السعدي، قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط١، ٢٠١٦م: ١٩.

عديدة من كتب أرسطو منها كتاب ما وراء الطبيعة. حيث «ميّز بين الفعل والحركة على أساس اكتمال الأول وكونه غير محدود، ونقصان الثانية وكونها مؤقتة محدودة، وهو تميّز واضح في حدود النص الذي اعتُبر مؤسساً لمبحث الحدث».[١]

والناظر في كتاب الفارَابِي (الحروف) الذي يُعدّ تفسيراً لكتاب أرسطو (ما بعد الطبيعة) يلاحظ أنّ مفهوم الحدث في مقولات الألفاظ المتفقة والمتواطئة التي يفرّق فيها بين المشتق والمعنى جاء بمعنى المصدر وعبّر عنه بالمثال الأول غير المشتق، إذ يقول: «ومنه (أي اللفظ) ما شكله شكل مثال أوّل ومعناه معنى مشتق، كقولنا(الرجلُ كَرْمٌ) أي كريم، ومنه ما شكله فعل ومصدر، ومعناه معنى مفعول كقولنا(خَلْقُ الله) أي مخلوقة».[٢] فالفارابي المنطقي لم يكن مفسراً فحسب بل كان مقارباً بين مصطلحات المناطقة ومصطلحات النحاة من خلال التفسير العقلي الموافق لما تقتضيه طبيعة التفكير العربي، فقد نسب الأحداث، كالقيام والقعود والضّرب إلى العقل، وأنّه هو المتفرّد بها دون الحس، وأنّها أسبق إلى المعرفة والمثالات الأول التي تشتق منها الأسماء معلِّلاً ذلك بقوله: «إنّ الألفاظَ إنّما أُحدثت بعد أن عُقلت الأشياء، وأنّ الألفاظ إنما تدلّ أولا على ما عليه الأمور في العقل من حيث هي معقولة، ومتى حدث للعقل فيها فعل خاص... قد كان يدلّ عليها إما بإشارات وإما بحروف وإما بأصوات وزعقات، أو ألفاظ... هي مفردة مثالات أول، وباقيها مشتقة منها، مثل(الضّرب) فإنّه مثال أوّل، و(الضّارب) و(يَضْرب) و(ضَربَ) و(سيَضْربُ) و(مَضْروب) وأشباه ذلك مشتقة».[٣] والغريب أن الفارَابِي أطلق على المصادر في موضع آخر الكَلِم حيث قال:

١- المرجع نفسه: ٤٥.
٢- الفارابي أبو نصر محمد بن محمد، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط٣، ٢٠٠٤م: ٧١.
٣- الفارابي كتاب الحروف، مرجع سابق: ٧٤.

«فإنّها من حيث هي صفات المشار إليه والمُشار إليه موصوف بها أحرى بأن تكون موجودة خارج النفس منها كَلِم وهذي تُسمى عن نحويّي العرب (مصادر) وهي تُصرّف في الأزمان الثلاثة».[1] ولعله يقصد ب (الكَلِم) الأفعال؛ لأنّه قال في كتابه الألفاظ المستعملة في المنطق: «إن الألفاظ الدالة، منها ما هو اسم ومنها ما هو كَلِم، والكَلِم هي التي يسميها أهل العلم باللسان العربي الأفعال، ومنها ما هو مركّب من الأسماء والكلم... والكَلِم هي الأفعال مثل مشى ويمشي وسيمشي... فبعض الكلم يدلّ على زمان سالف مثل كتب وضرب، وبعضها على المستأنف مثل سيضرب وبعضها على الحاضر مثل قولنا يضرب الآن».[2]

وقد انطلق اللسانيون من نصوص أرسطو المتعلقة بثنائية الفعل والحركة فقسموا الأحداث إلى تقسيمات ثلاثية ورباعية، كالعالم رايل وكني وفندلر، فكان رايل أول من جدّد النظر في التمييز الأرسطي بين الفعل والحركة، وأول من سبق إلى تصنيف الأحداث إلى حوادث وحدثانات وهيئات، وتبعه في ذلك وكني وفندلر.[3]

فوكني ميّز بين الأفعال الدالة على نشاط التي يرادفها في أدبيات الحدث مصطلح الحَدَثَان. وهو ما يناسب الفعل عند أرسطو، والأفعال الدّالة على الإنجاز، وهو ما يناسب الحركة، وزاد نوعاً ثالثاً استنتجه من بعض مواضع نصوص أرسطو، وهو الأفعال الدّالة على الهيئة، فمن أمثلة أفعال النشاط: اسْتَمَعَ، وضَحِكَ، ومن أمثلة أفعال الإنجاز: اكْتَشفَ، وتعلّم، ومن أفعال الهيئة: يعرف، يُوجَد. ولعلّ أكثرهم شهرة تقسيم فندلير الرباعي: حيث أبقى على قسمي وكني الهيئات والنشاط، وفرّع الإنجازات إلى أفعالِ الأداءِ وأفعالِ الإتمام، وفرّق بينهما حيث إنّ

١- ينظر: شكري السعدي، قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة: ٧٧: ٧٨.
٢- الفارابي أبو نصر محمد بن محمد، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت،، ط١، ١٩٩١م.: ٤١: ٤٢.
٣- ينظر: شكري السعدي، قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة: ٩٩.

مدلولات أفعال الأداء محدودة مؤقتة تجري إلى غاية معلومة، وهي أشبه ما يكون بالحركة عند أرسطو، مثل: بَنى بَيْتاً، وصنع كُرسياً بينما مدلول الإتمامات يُشير إلى أحداث آنية لا تمتدّ بل يكون وقت بدئها هو نفسه وقت انتهائها فهي بمثابة النقطة على خط الزمن، كفاز المتسابق.[١] ولقد توسّع العلماء اللسانيون في دراسة الحدث فأصبحت الأحداث موضوعات نحوية من منظورات دلالية وتركيبية، كما فعل العالم تانيار وهاليداي حيث قسم تانيار الحدث إلى مستويين: مستوى علم الإعراب السكوني المقولي ومستوى علم الإعراب الحركي الوظيفي.[٢] «وأودع في نظريته التركيبية بعض المفاهيم التي تُميّز بين الأفعال على أساس ما يتطلّبه مقوّم الحدث فيها من أطراف تشارك بدرجات متفاوتة في منظومة بنائه».[٣] وأما هاليداي فقد كانت عنايته بتفصيل أنواع الحدث في باب دراسة الوظائف الدلالية المقترنة بالبُنى النحوية، وهي وظائف وبُنًى غالباً ما تتوقف في عددها ونوعها على دلالة الفعل المعجمية ومظهره الموضوعي، مميّزاً بين ثلاثة أنواع أساسية من الأحداث هي: الحدثانات المادية التي يسميها حدثانات الفعل والعمل، والحدثانات الذهنية المسماة بحدثانات الشعور، وحدثانات النسبة المسماة بحدثانات الكينونة.[٤] ومن اللسانيين أيضا كروبر وفيلمور وجاكندوف حيث قدموا أعمالا ذات أهمية في ربط الحدث بالتركيب والدلالة فيما عرف لاحقاً بنحو الحالات أو الأدوار الدلالية، فقد قسم كروبر الحدث إلى: أفعال حركة وأفعال حلول، وجعل الدور الأساسي في كل منها هو المحور، وهو موضوع الحركة والحلول، فجعلوا الطبقة الأول تأخذ أدواراً أخرى مثل: المصدر والهدف، والطبقة الثانية تأخذ دور المحل. بينما جعل فيلمور الفعل(الحدث) حالة الموضوع الحي القائم بالعمل الذي يدلّ

١- ينظر: شكري السعدي، قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة: ١٠٠-١٠١.
٢- ينظر: المرجع نفسه: ٣٥٠.
٣- شكري الشريف، مظاهر من انتظام المعجم، مجمع الأطرش، تونس، ط١، ٢٠١٥م.: ١٧٨.
٤- ينظر: شكري السعدي، قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة: ٣٦١: ٣٦٢.

عليه الفعل.[١] فالحدث بهذه الحالة ينحصر عند العالمين بالعمل والحالة. وقد استفاد كاجندوف كثيرا من أفكار غروبر، حيث جاء مفهوم الحدث عنده ضمن أقسام الكلام الكلية: (شَيء، حَدَث، حَالَة، مَكَان، مَسَار).[٢] إلا أنّه جعل ما ينتمي إلى مقولة الحدث يضم ثلاثة محمولات أساسية: ذَهَبَ وَمَكَثَ ووَجدَ، فالأول يتضمن أفعال الحركة، والثاني لثبوت الحلول، والثالث لتعيين الحلول، ف(ذهب)و(مكث) أحداث بينما وجد حالة.[٣]

وعلى ضوء هذه النظريات جرى ما يُعرف بالتفكيك الدلالي لبنية الحدث باستعمال عدد محدود من السمات، كسمات الحركة والدينامية والسكون والمراقبة والإرادة والاستمرار.[٤] كما فعل دفدسن حيث ميّز بين القضايا التي تتضمن أعمالاً (actions) والتي تتضمن أحداثا (events).[٥] ولقد شهدت الأبحاث اللسانية تطورا ملحوظا في معالجتها للأحداث» بوصفها وحدات ذرية لا تقبل الانشطار فقط، بل واعترفت بوجود أحداث معقدة لها بنية داخلية(هذا له علاقة بما تحدث عنه فندلر) وتمحورت العديد من الأبحاث حول فكرة أن الأحداث المعقدة مبنية في إطار حدث داخلي وحدث خارجي».[٦]

وإذا نظرنا إلى اللسانيين العرب نجد أن لديهم تعددا في المصطلحات تشير إلى الحدث، فقد أطلقوا عليه مصطلح الجهة، ومصطلح الفعل و الحدث، وأضاف بعضهم طبيعة الحدث، ومعنى الحدث. فالدكتور عبد القادر الفاسي الفهري عالج كثيرا من القضايا المتعلقة بالفعل تحت مصطلح الجهة (Aspect) بقوله: «إن الجذع الفعلي في العربية يكون دائما متصرفاً محتويا على الزمن(Tense)

١- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي،، دار توبقال، المغرب، ط٢، ١٩٩٩م: ٣٤: ٣٥.
٢- ينظر: عبد المجيد جحفة، دراسات دلالية في اللغة العربية، دار توبقال، المغرب، ط١، ٢٠١٨م.: ٥٠.
٣- ينظر: المرجع نفسه: ٤٢.
٤- ينظر: المرجع نفسه: ٤٠.
٥- ينظر: المرجع نفسه: ١١٧.
٦- المرجع نفسه: ١١٨.

والجهة(Aspect) وكذلك البناء(Voice)».[١] ويعرّف الجهة بأنّها: «مجموعة من سمات الحدث التي تُمكّن من قياسه ووصفه زمنيا. فهو ممتدّ أو غير ممتد لحظي، وهو محدود وغير محدود، وهو تام وغير تام».[٢] وميّز بين جهة الحدث وجهة البناء في الفعل بقوله: «وقد نفرّق بين جهة الوضع أو الحدث التي تدّعى (aktionsart) وهي لازمة للفعل(قبل تصرفه) وجهة البناء أو التصرف، وهي ما يدعى عادة بالجهة (Aspect) في دلالتها الضيقة، وهذه الجهة ليست ممعجمة، وإنما يرثها الحمل المتصرف(الفعل أو الصفة) عندما يدخل التركيب».[٣] وقد فُهم مما أورده الفاسي أنّ لحدث الفعل معنيين معنى سياقي وهو ما عبّر عنه بقوله خارج التركيب، ومعنى لازم ممعجم، وهو الحدث المستفاد من دلالته خارج السياق، ومن هنا التبس مفهوم الجهة في الدرس اللساني كثيراً بمفهوم الحدث، فبعضهم يرى أنّ مصطلح الجهة مقولة نحوية سياقية، المتكلم والزمن هما الأساس فيها، مخصصة للزمن الذي تشير إليه كالصيغة البسيطة الدالة على الاستمرار والتمام واللاتمام. بينما طبيعة معنى الحدث مقولة معجمية تصف طريقة وقوعه.[٤]

وقد تبع د. عبد المجيد جحفة أستاذه الفاسي الفهري في إطلاق مصطلح الجهة(Aspect) إلا أنّه جعل الجهة تتضمن الحدث، وهذا ما أكده بعد طرحه لتعريف كمبري للجهة «بكونها الطرق المختلفة الي يُنظر بها إلى التكوين الزمني الداخلي للأوضاع التي تصفها الجمل».[٥] حيث قال: «تتضمن الجهة شيئين بحسب هذا التعريف: أولا: الطبقة الجهية للأوضاع (the aspectual class) وهي ما

١- عبد القادر الفاسي الفهري البناء الموازي الموسع نظرية توليدية جديدة، دار كنوز، عمان، ط١، ٢٠١٨م.: ٤٩.
٢- المرجع نفسه: ٩٠.
٣- عبد القادر الفاسي الفهري البناء الموازي الموسع نظرية توليدية جديدة، مرجع سابق: ٩٠.
٤- ينظر: عبد الرحمن حسن البارقي، طبيعة معنى الحدث في العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٤م: ٣٢: ٣٣.
٥- نقلا عن جحفة في كتابه دراسات دلالية في اللغة: ٦١.

يقصد بالتكوين الزمني الداخلي للأوضاع، وثانيا الأشكال الجهية(aspectual forms) وهي الطرق المختلفة للنظر في الوضع. الطبقة الجهية هي ما عُرف في الأدبيات بالمعنى الملازم للأفعال (وهو ما يُسمّى عند البعض(نمط الحدث) أو (aktionsart)».[١] وقد تناول الدكتور الحدث كثيراً في أبحاثه بمعنى الفعل كقوله: «إن معنى الفعل يمكن تحليله بوصفه تمثيلاً مبنيناً للحدث الذي يحيل عليه الفعل».[٢] وقد انصرفت معظم دراساته للحدث إلى دراسة تكوينه الزمني والموضوعات التي تساوقه بقوله: «إن بنية الحدث يمكن أن يتم تناولها من الوجهين التاليين: أ التكوين الزمني الداخلي للحدث. ب البنية الموضوعاتية: العلاقة بين الحدث المكونات التي تساوقه».[٣] ويطلق الدكتور فالح العجمي الحدث في أبحاثه التي تتعلق بـ(مصطلح الحدث) طبيعة الفعل أو طبيعة المعنى[٤] فقد قال عن طبيعة المعنى: «وفي هذا المجال يتحدد بدء الحدث أو نهايته أو قوته أو ضعفه...».[٥] أو طبيعة معنى الحدث[٦] وقد اختار الدكتور حسن البارقي في بحثه الموسوم بـ(طبيعة معنى الحدث في العربية) هذه التسمية لاشتمالها على جانبين مهمين هما:[٧]

أ- نوع الحدث من حيث كونه سكونياً أو حركياً والحركي، فينقسم بناء على ما يُعرف بالزمن الداخلي إلى أنشطة وإنجازات وإتمامات.

ب- الكيفية التي يقع عليها الحدث، فيبحث في كيفية وقوع الحدث أو تكراره وديمومته أو لحظيته.

١- عبد المجيد جحفة، دراسات دلالية في اللغة العربية: ٩١.
٢- المرجع نفسه: ١١٧.
٣- عبد المجيد جحفة، دراسات دلالية في اللغة العربية، مرجع سابق: ٩١: ٩٢.
٤- ينظر: فالح العجمي، أبعاد العربية، دراسة في فقه اللغة العربية وتاريخ تطورها وعلاقتها ببقية اللغات السامية، مطابع الناشر العربي، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.: ٥١.
٥- المرجع نفسه: ١١٠.
٦- ينظر: فالح العجمي، أسس اللغة العربية الفصحى، مطابع التقنية، الرياض، ط١، ٢٠٠١م: ٢٩٢.
٧- ينظر: طبيعة معنى الحدث في العربية: ٢٧: ٢٨.

وقد آثر بعض اللسانيين مصطلح الجهة على طبيعة الحدث على أساس الجهة الشكلية والمعجمية، كالحاج موسى في كتابه (مفهوم الجهة في الدراسات اللسانية الحديثة) إذ يقول: «وبعد الوقوف على كثير من آراء الباحثين حول الجهة وطبيعة الحدث وطرق التعبير عنهما كما يرى كل باحث، وما يصنفونه تحت المفهومين، آثرت أن يكون تحليلي لمظاهرهما في هذا البحث على أساس الجهة الشكلية والجهة المعجمية بعيداً عن استخدام مصطلح طبيعة الحدث».[١]

وفرّق توفيق قريرة في كتابه المصطلح النحوي بين مفهوم الحدث مطلقاً و مقيدا، فذكر أنّ معنى الحدوث مطلق مجرد من أي اقتران يتعلّق بمُحدِثه أو زمنه أو إطار حدوثه. أما الحدث في الفعل فهو حدوث زماني، كون الشيء مسبوقاً بالعدم سبقا زمانياً، ففي الفعل(ضرب) يتحدد الماضي فيه تحديدا نسبيا انطلاقا من علاقته بزمانين زمن التلفظ وهو الحاضر أبدا، وزمن الحدث وهو زمن سابق لزمن التلفظ، وليس كذلك المصدر.[٢]

وخلص توفيق قريره في دراسته لمصطلح الحدث إلى أنه إنشاء واعتقاد ومظهر بناء على عمل المتكلم بقوله: «سنحاول، ونحن نعرض مختلف مصطلحات الفعل المؤسسة على الاعتبار الحدثي، أن نجمعها في الدلالة على عمل المتكلم بعد ذلك إلى إنشاء واعتقاد ومظهر».[٣] ولعله يقصد بدلالته على المظهر مصطلح الجهة(Aspect) ويعني به «انقضاء الفعل أو عدم انقضائه لا من جهة إحالته على الزمن بل من جهة إحالته على الحدث؛ لأنّ المظهر نقيض الزمان ليس صنفاً إشارياً يقتضي سمة تربطه إلى زمن التلفظ، ونحن نجد في مصطلح الفعل العربي ما يدل

١- الحاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة: دراسة نظرية و تطبيقية على اللغة العربية المعاصرة، إشراف محمد لطفي الزليطني، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦م.: ١١٦.
٢- ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، نشر كلية الآداب / دار محمد علي، تونس، ط١، ٢٠٠٣م.: ٢٧.
٣- المرجع نفسه: ٢٨.

على هذا الاعتبار وذلك في اصطلاح النحاة على بعض الأفعال بـ(المقاربة) وعلى بعضها الآخر بـ(الشروع)».[1]

وإذا انتقلنا إلى اللغويين المحدثين وجدنا منهم من يجعل الحدث جزءا من مفهوم الجهة، كالدكتور تمام حسان الذي يعرّف مصطلح الجهة بأنها: «تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إما من حيث الزمن وإما من حيث الحدث».[2] ومنهم من صار على نهج القدماء فدرس الحدث دراسة مستفيضة في أبحاثه المتعلقة بالدلالة على أنه مضمن ببنية الفعل فمن هؤلاء الدكتور إبراهيم الدسوقي، فقد عرّف الحدث بأنّه: «ما ضُمِّن في جذر الفعل، كما في: الكتابة في كتب، والمرض في (مَرِض) ويمكن النظر إليه وفق الزوايا التالية: طبيعة الحدث، علاقة الحدث بالزمان والمكان، علاقة الحدث بالفاعل النحوي».[3] ومنهم عباس حسن الذي عرّفه بأنّه المصدر أو المعنى المجرد الذي نفهمه بالعقل كالرجوع والإسراع.[4]

المبحث الثاني: المعاني الوظيفية للحدث

تحدث سيبويه عن سمات حدث الفعل الداخلية من منظورات دلالية وسياقية، أصبحت فيما بعد معاني وظيفية تصف الفعل وتحدد مساره الوظيفي في عملية التركيب النحوي، ولم يزد على هذه السمات الدلالية مزيداً من السمات المعجمية أو التفكيكية كما هو الحال عند اللسانيين إلا ما جاء عرضاً في بعض موضوعات الكتاب ومسائله. ويظهر لي أن عدم خوض سيبويه في تفصيل القول عن السمات المعجمية يرجع إلى اهتمامه بتفسير العلامة الإعرابية تفسيراً جامعاً مانعاً بأوصاف يسيرة منتزعة من طبيعة معنى الحدث، كالتعدية واللزوم،

١- المرجع نفسه: ٣٢.
٢- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م: ٢٥٧.
٣- إبراهم الدسوقي، التحليل التكويني ودراسة المعنى في العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠١٥م.: ١٤٤.
٤- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، ٢٠٠٤م.: ٢: ٢٠٤.

والاشتغال والإفراغ والقوة والضعف... تفرضها نظرية العامل؛ وذلك حتى لا تغيب عنه المبادئ العامة لتفسير العلاقات النحوية، ومن أهم هذه المعاني والأوصاف التي استخرجها من طبيعة معنى الحدث ما يلي:

أ– القوة والضعف

من أهم المعاني التي تتعلّق بحدث الفعل عند سيبويه معنى القوة والضعف، ويعني بالقوة دلالة الحدث على العمل النحوي رفعا ونصباً، ويعني بالضعف قصور الحدث عن العمل، فالحدث الذي يحتاج في معناه إلى فاعل ومفعول يعدّ حدثاً قوياً مؤثراً. فالفعل (ضرب) مثلاً يعدّ أقوى في العمل من الفعل(نظر) والفعل (نظر) أقوى من الفعل (مرض)؛ لأن الأول يصل إلى مفعوله مباشرة، والثاني بواسطة والثالث لا يحتاج إلى مفعول، وهكذا تتفاوت الأفعال في القوة والضعف حتى نصل إلى الأفعال التي تنصب مفعولين وثلاثة، وهذا التحليل يلفت الانتباه إلى عناية سيبويه بسمات الحدث الداخلي، الذي أصبح أيضا محل اهتمام المحدثين، حيث استطاع «علم اللغة الحديث أن يجد في قوّة عمل الفعل تفسيراً مقبولاً، فهو حدث، ومن البديهي أن ترتبط بها مجموعة من المتعلّقات، كالمُحدِث، والمُحدَث، والغاية، والهيئة، والزمان، والمكان. إنه كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلّقات، وإنها لترجع في معانيها إليه، ولا بدّ من أن يكون هناك ما يميز بعضها من بعض فكان الإعراب رمزا صوتيا يؤدي هذه الغاية».[١]

وتتبع الأسماء الأفعال في القوة والضعف بناء على مقاربتها لمعنى الفعل، قال سيبويه: «وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل... وما أُجري مجرى الفعل وليس

١- محمد خير الدين الحلواني، أصول النحو العربي: ١٤٩: ١٥٠.

بفعل ولم يَقو قوّته».[1] فجعل سبب عمل الأسماء والمصادر عمل الفعل هو عامل الشبه أو المضارعة، حيث قال عن اسم الفاعل: «هذا باب من اسم الفاعل(الذي) جرى مَجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه المعنى ما أردت في (يَفعلُ) كان نكرةً منوناً، وذلك قولك: هذا ضابٌ زيداً غداً. فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضْرِبُ زيداً غداً. فإذا حدّثت عن فعلٍ في حين وقوعِه غيرِ منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة، فمعناه وعملُه مثل: هذا يضرب زيداً الساعة. وكان زيدٌ ضارباً أباك، فإنما تُحدّث أيضاً عن اتّصال فعل في حال وقوعه. وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعملُه كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيداً. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً».[2] يُفهم من كلام سيبويه السابق أن عامل القوة في عمل اسم الفاعل يرتكز على مقوّمات يمكن ترتيبها على النحو الآتي:

١- الحدث، ويظهر في قوله: (فمعناه وعمله مثل: هذا يَضرِب زيداً غداً) وقوله (فإذا أردت فيه المعنى ما أردت في يفعل).

٢- العامل الزمني، ويظهر في قوله(حدّثت عن فَعْلٍ في حينِ وقوعه غير منقطع) وقوله(هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة).

٣- دلالة اسم الفاعل عن التنكير بقوله(فإذا أردت فيه المعنى ما أردت في (يَفعلُ) كان نكرةً منوناً).

فدلالة الحدث تعدّ الركيزة الأهم لعمل الأسماء، إذ تجعلها تتصرف في موضوعاتها كما يتصرف الفعل، من تقديم أو تأخير، ثم تتبعها دلالة التنكير ثم الزمن، وقد جرى أثر هذه الدلالات في كثير من الأمثلة، كقوله: «فإذا نوّنت

١- سيبويه، الكتاب: ١: ٣٣.
٢- المرجع نفسه: ١: ١٦٤.

فقلت: هذا مُعطٍ زيداً درهماً لا تبالي أيهما قدّمت، لأنّه يعمل عمل الفعل. وإن لم تنون لم يجز هذ معطي درهماً زيدا؛ لأنّك لا تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنّه داخل في الاسم فإذا نوّنت انفصل كانفصاله في الفعل».[١]

وقد أدرك النحويون أنّ الأفعال أقوى القرائن اللفظية؛ لأنّ «معمولاتها كثيرة متنوعة، فهي ترفع الفاعل، وتنصب المفعولات جميعا، كما تنصب الحال، وتمييز النسبة، وتعمل في الجمل، ولا يقف أمرها عند هذا الحد. بل إنها تعمل فيما تقدم عليها وفيما تأخر عنها».[٢]

فعاملوا الأسماء معاملة الأفعال على ضوء هذه القرائن، وهي دلالتها على الحدث والتنوين والزمن، وأي اسم يخلو من هذه القرائن لا يعمل عمل الفعل ولا يتصرف تصرّفه في الأسماء وهذا ما أكده سيبويه معقباً على الفصل بين المضاف والمضاف بالظرف في قول أبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ:

كَمَا خُطّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمَاً يَهودِيٍّ يُقَارِبُ أو يزيلُ[٣]

«وهذا لا يكون فيه إلا هذا؛ لأنّه(كفّ) ليس في معنى فِعْلٍ(حدث) ولا اسم الفاعل الذي جرى مَجرى الفعل».[٤]

وقد ألحقوا بعامل القوة والضعف الحروف، والسبب هو تضمّنها معنى الحدث، فهي تعمل عمل الأفعال وإن لم تكن بمنزلتها في كل شيء، كالحروف الناسخة، قال سيبويه: «وزعم الخليل أنّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ، إلا أنّه ليس لك أن تقول:

١- سيبويه، مرجع سابق: ١: ١٧٥.
٢- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، أفريقيا الشر، الدار البيضاء، ط١، ٢٠١١م: ١٤٩.
٣- البيت من الوافر في ديوانه جمع وتحقيق د: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٩٧٥م: ٥٦.
٤- المرجع نفسه: ١: ١٧٩.

كأنّ أخوك عبدَ الله، تريد: كأنّ عبدَ الله أخوك؛ لأنّها لا تصّرف تصرّف الأفعال».[1] وقد منع تقديم اسم (إنّ) على خبرها من بناء على القوة والضعف في شبه الفعل، فقال: «لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبدَ الله... لأنّها ليست بفعل... ولم تقو قوته».[2] وقد تجلّى فيها معنى الحدث بصورة جلية عند انتصاب ما بعدها على الحال، كقولهم: ليتَ هذا زيدٌ قائماً، ولعلّ هذا زيدٌ ذاهباً، وكأنّ هذا بشرٌ منطلقاً، حيث قال سيبويه: «إنّ معنى (إنّ) و (لكنّ) لأنهما واجبتان كمعنى هذا عبدُ الله منطلقاً، وأنت في (ليتَ) تمنّاه في الحال، وفي (كأنّ) تشبِّهه إنساناً في حال ذهابه كما تمنّيته إنسانا في حال قيامه. وإذا قلت (لعلّ) فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهابه... ثم قلت: أليس هذا زيداً منطلقاً فانتصب (المنطلق)؛ لأنّه حال وقع فيها الأمر، فانتصب كما انتصب في (إنّ) وصار بمنزلة المفعول الذي تعدّى إليه فعل الفاعل بعدما تعدّى إلى مفعول قبله، وصار كقولك: ضرب عبدُ الله زيداً قائماً، فهو مثله في التقدير وليس مثله في المعنى».[3]

وقد يوصف الفعل بالضعف عند قصوره عن تعديته إلى المفعول بسبب معنٍ في حدثه الدّاخلي كالفعل (مَلَأَ) حيث قال عنه: «وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول ولم يَقْوَ قوةَ غيره مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف... وذلك لأنّه فعلٌ لا يتعدّى إلى مفعول، وإنّما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدّى إلى مفعول، نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع، فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأني فامتلأت. ومثله: دحرجته فتدحرج».[4]

١- سيبويه، الكتاب: ٢: ١٣١.
٢- المرجع نفسه: ١: ٥٩.
٣- المرجع نفسه: ٢: ١٤٨.
٤- المرجع نفسه: ١: ٢٠٤: ٢٠٥.

يظهر لي أنّ سبب قصور الفعل عن التعدية كان بسبب أنّ حدثه غير ممتدّ إلى الخارج، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله (فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء) أي أنّ مفعوله مختزل في حدثه كما بيّنه بقوله (مَلَأني فامْتَلأتُ) لكن مفعوله بقي مبهما محتاجاً إلى ما يزيل إبهامه فجاء بكلمة (ماءَ) لتَزيل هذا الإبهام.

ب– الاشتغال والتعدية

جاء هذان الوصفان في إطار نظرية العامل وتفسير العلامة الإعرابية، فهما وصفان منتزعان من حدث الفعل، قد غلب عليها الطابع الوظيفي لا الدلالي، فإذا كانت الأحداث تتضمن عملاً وحركةً ونشاطا فالاشتغال عند سيبويه يعد عملاً ذهنيا يجعل الفعل يشتغل بالفاعل ويتفرغ له دون غيره، قال سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضربَ عبد اللهُ زيداً. فعبد اللهُ ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب».[١] ويمكن القول أنّ سيبويه يقصد بالاشتغال اكتفاء حدث الفعل بفاعل واحد، أو تفرّغ حدث الفعل للفاعل في أول أمره، حيث قال: «فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربتُ زيداً؛ لأنّك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ ضرب زيدٌ عمراً، حيث كان (زيدٌ) أول ما تشغل به الفعل».[٢]

وقد جعل الاشتغال دليلا على رفع الفاعل ونائبه بقوله: «والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنّك لم تَشْغل الفعل بغيره وفرّغته، كما فعلت بالفاعل».[٣] ومن هنا جاءت علّة تفسير رفع الفاعل حيث ذهب بعضهم إلى اشتغال الفعل بالفاعل وتفرغه له كما ذهب سيبويه، ومنهم من

١- سيبويه، الكتاب: ١: ٣٤.
٢- المرجع نفسه: ١: ٨٠.
٣- المرجع نفسه: ١: ٣٣ وكذلك المبرد أبو العباس محمد ين يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ت: ١: ١٤٧.

ذهب إلى الحديث عن الفاعل، ومنهم ذهب إلى الإسناد، أي إسناد الفعل إليه. [١]

وإذا انتقلنا إلى التعدية التي تعني في الأصل التجاوز، فإن التجاوز يتطلب حركة ووصولا وتأثيراً يصدرهما حدث الفعل حقيقة أو مجازاً، قال ابنُ السّراج: «الأفعال على ضربين: ضربٌ فيها يلاقي شيئا ويؤثر فيه. وضربٌ منه لا يلاقي شيئا ولا يؤثر فيه، فسمي الفعل الملاقي متعدياً، وما لا يلاقي غير متعدٍّ». [٢] ومنا هنا جاء مصطلح التعدية في كتاب سيبويه حيث تجاوز أو تعدّى على حدّ تعبيره حدثُ الفعل الفاعلَ إلى المفعول فأحدث فيه أثراً، كما في: (ضربَ عبدُ الله زيداً) قال سيبويه: «وانتصب زيدٌ؛ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل». [٣] وإذا لم يكن هناك وصول أو وقوع لم يكن ثمّة تعدية، فعندها يكتفي الفعل بفاعله فيصبح لازماً، وينتصب ما بعده على الزمان والمكان وفق ما تقتضيه طبيعة معنى الحدث، قال سيبويه: «واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحَدثان الذي أخذ منه... ويتعدى إلى الزمان، نحو قولك: ذهبَ... ويتعدى إلى ما اشتقّ من لفظة اسماً للمكان وإلى المكان». [٤] ويقول في موضع آخر: «فإذا قلت ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان... كما أنّ فيه استدلالا على وقوع الحدث». [٥]

و قال ابن السراج موضحا كلام سيبويه الآنف الذكر: «واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به؛ لأنّه لما قال القائل: ضَرَبَ وقَتَل، قيل له: هذا الفعل بمَنْ وقع؟ فقال بزيد أو بعمرٍو فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا يُقال فيما لا يتعدى نحو: قام، وقعد، لا يقال هذا القيام بمن وقع؟ ولا هذا القعود بمن حل، إنا

١- ينظر: أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م: ١: ٢٣٣- ٢٣٥.
٢- ابن السراج، الأصول في النحو: ١: ١٦٩.
٣- سيبويه، الكتاب: ١: ٤٣.
٤- المرجع نفسه: ١: ٣٤: ٣٥.
٥- المرجع نفسه: ١: ٣٥.

يقال: متى كان هذا القيام؟ وفي أي وقت وأين كان؟ وفي أي موضع».[١]

وقد صنف سيبويه الأفعال وظيفياً بحسب معاني أحداثها، ويتضح هذا جلياً في الأفعال اللازمة، حيث وصف الأفعال التي تدلّ أحداثها على الأمراض والخِصال بأنها أفعال لازمة، كوجِع يوَجَع وجَعَا، ومَرِض يمرَضُ وهو مريض، وسَقِمَ يَسْقَمُ وهو سقيم.[٢] قال سيبويه: «وجاء ما كان من الذُّعر والخوف على هذا المثال (أي وزن الأمراض المتعلقة بالبدن نحو وجع ومرض) لأنّه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: فَزِعْتُ فَزَعاً وهو فَزِعٌ، وفرِق يفْرَقُ فَرَقاً، ووجِل يوْجَل وَجَلاً وهو وَجِلٌ».[٣] وصرح سيبويه بلزومها بقوله: «وقالوا: نضَر وجهُه ينضُرُ، فبنوه على فَعَلَ يَفعُل مثل خرج يخرج؛ لأنّ هذا فعل لا يتعدّاك إلى غيرك كما أن هذا فعل لا يتعداك إلا غيرك».[٤] وألحق بها أفعال الحلول والحركة بقوله: «وقال بعضُهم: مكُث، شبّهوه بظرُف؛ لأنّه فِعْل لا يتعدّى كما أنّ هذا فعلٌ لا يتعدّى، وقالوا: المُكْث، كما قالوا: الشغل، وكما قالوا: القُبْح، إذ كان بناء الفعل واحدا».[٥] فواضح من كلام سيبويه أنّه يشير إلى قضية مهمة هي تصنيف الأفعال وفق سماتها الداخلية المتمثلة بالألوان والأعراض، وسماتها الخارجية المتمثلة بأفعال الانتقال والحركة، وهذا ما أكده ابن السراج بقوله: «والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقةً أو حركة للجسم في ذاته أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها. أما الذي هو خلقة فنحو: أسودّ وأحمرّ... وأمّا حركة الجسم بغير ملاقاة لشيء آخر فنحو: قام وقعد، وسار وغار، ألا ترى أنّ هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته... وأما أفعال

١- ابن السراج، الأصول في النحو: ١: ١٧١.
٢- ينظر: سيبويه، الكتاب: ٢: ١٧.
٣- المرجع نفسه: ٤: ٨.
٤- المرجع نفسه: ٤: ٢٨.
٥- المرجع نفسه: ٤: ١٠.

النفس التي لا تتعداها فنحو: كرُم، وظَرُف، وفكر، وغَضِب... وأمّا الفعل الذي يتعدّى فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس، وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نظرت وشممت، وسمعت، وذقت ولمست، وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد، وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئا كان الفعل من ذلك متعديا نحو أتيت زيداً، ووطئت بلدك ودارك». [1]

ج- الإلغاء والتعليق

من المصطلحات ذات الصلة بحدث الفعل مصطلحا الإلغاء والتعليق ويتضحان جلياً في الأفعال التي تنصب مفعولين، قال سيبويه: «هذا باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى فهي: ظَننْتُ، حَسِبتُ، خِلتُ... فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة: رأيتُ وضربتُ وأعطيت في الإعمال والبناء على الأول، في الخبر والاستفهام وفي كل شيء. وذلك قولك: أظُنُّ زيداً منطلقاً». [2]

فواضح من كلام سيبويه السابق أنّه يقصد بالاستعمال عملها النحوي أي تعديتها إلى مفعولين كالفعل رأيت وأعطيت، والإلغاء إبطال عملها حيث قال: «فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى». [3] وقد فسّر عملهما بناء على معنى الحدث، فإذا كان الحدث (الشك) مبنياً ابتداءً على ما في صاحبه من نية الشك أعمل الفعل النصب في الاسمين مقدماً أم مؤخراً، قال سيبويه: «فإذا ابتدأ كلامه على ما فيه نيته من الشك أعملَ الفعل قدّم أو أخر». [4] وإن جيء بالحدث(الشك) بعدما ما يمضي الكلام على اليقين أو بعدما يبتدئ كلامه وهو يريد الحدث(اليقين) ثم

١- ابن السراج، الأصول في النحو: ١: ١٦٩: ١٧٠.
٢- سيبويه، الكتاب: ١: ١١٨: ١١٩.
٣- المرجع نفسه: ١: ١١٩.
٤- المرجع نفسه: ١: ١٢٠.

يدركه الشك أخّر الفعل ولم يعمل في الاسمين النصب، بل يُلغى عمله، حيث قال: «وإنما كان التأخير أقوى(أي إبطال العمل)؛ لأنّه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامُه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يُدركُه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني، وكما قال: من يقول: ذاك تدري، فأخّر ما لم يعملْ في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامُه على اليقين، وفيما يدري».[١]

وممّا يلحق بالإلغاء ما عُرف عند النحويين بالتعليق، ويعنون به: «إبطال العمل لفظا لا محلاً على سبيل الوجوب».[٢] وقد تناوله سيبويه بعيداً عن معنى طبيعة الحدث، حيث جعله معنى وظيفياً خالصاً يتعلق بالأدوات التي تمنع من وصول أثر الفعل على الموضوعات، كدخول أدوات الاستفهام ولام الابتداء على المعمول، حيث قال: «هذا باب ما لا يعملُ فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره؛ لأنّه كلام قد عَمِل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله؛ لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك. وهو قولك: قد علمتُ أعبدُ الله ثمَّ أم زيدٌ، وقد عرفتُ أبو مَن زيدٌ... ومن ذلك قد علمتُ لعبدُ الله خيرٌ منك. فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألفُ الاستفهام؛ لأنّ إنما هي لام الابتداء».[٣]

ومع أهمية سمات الحدث في تحديد الدور الوظيفي للفعل إلا أنّ سيبويه لم يهمل ما يتعلق بمقاصد المتكلم، فقد جعل من طرق التعدية أنّ لا يقتصر المتكلم على أحد المفاعيل إذا أراد معنى ما في نفسه، حيث قال عن أفعال الشك واليقين: «وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين أنّك إنما أردْتَ أن تُبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه

١- المرجع نفسه: ١: ١٢٠.
٢- ابن مالك، شرح التسهيل: ٢: ٨٨.
٣- سيبويه، الكتاب: ١: ٢٣.

ما استقرّ له عندكَ من هو. فإنما ذكرتَ ظننتَ ونحوَه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناَ أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه اليقين».[1]

المبحث الثالث: القضايا النحوية المتعلقة بالحدث

أ- الإخبار عن الحدث

من القضايا المسلّم بها عند النحاة عند الإسناد وجود الفائدة في الكلام، فلا يصح الإخبار إلا بما تتمّ به الفائدة، ومن خصائص الحدث أنّه يخبر عنه بما تتم به الفائدة كما في: القتالُ يومَ الجمعة، والحمدُ لله؛ لأنّ المعنى: القتالُ مستقرٌ يومَ الجمعة، والحمدُ كائنٌ لله.[2] ويوافق الحدث الجثث في الإخبار عنهما بظرف المكان، فيقال: زيدٌ في الدار، ويُخالفه بالزمن فلا يقال: زيدٌ يومَ الجمعة قال ابن السراج معللا ذلك: «وإنما يجوز في الأحداث، نحو: الضرب والحمد، وما أشبه ذلك، وعلة ذلك أنك لو قلت: زيدٌ اليومَ، لم تكن فيه فائدة؛ لأنّه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمّن واحداً دون الآخر».[3] ويصح الإخبار بمسماه مُعبِّراً عنه بلفظ الفعل، فلو قلنا: قام زيد، كان الكلام تامّاً، كأننا قلنا: القيام في الزمن الماضي ثابتٌ لزيد.[4]

ونظراً لتضمّن الفعل معنى الحدث صح الإخبار به، وعومل معاملة الأوصاف المشتقة، قال سيبويه: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنيٌ عليه الفعل أنّه في موضع (منطلقٍ) إذا قلت: عبدُ الله منطلق».[5]

١- المرجع نفسه: ١: ٤٠.
٢- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١: ٦٣.
٣- المرجع نفسه: ١: ٦٣.
٤- ينظر: القرافي شهاب الدين أحمد بن إدريس كتاب الخصائص، تحقيق: د. طه محسن عبد الرحمن، و د. كيان أحمد حازم يحيى، المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.: ١١٠.
٥- المرجع نفسه: ١: ٨١.

ويمتنع الإخبار عن الحدث بالجثة وإن ورد ما ظاهره ذلك فإن سيبويه يخرجه إما على سبيل المبالغة أو على سبيل تقدير محذوف في الكلام، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ (البقرة: ١٧٧) حيث قال: «وإنّما هو: ولكنّ البرّ برُّ مَنْ آمن بالله واليوم الآخر».[١]

ومن صور المبالغة أن يُخبر بالجثة عن الحدث(المصدر) لكثرة تعاطي صاحبه له، حيث يصح وصفه به، وذلك مبالغة في حدوثه منه، سواء على سبيل المجاز أو على سبيل الاتساع كما صرّح سيبويه في قول الخَنْسَاء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتّى إِذَا ادّكَرتْ فَإنّما هيَ إقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[٢]

«وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام. ومن ذلك قول الخنساء... فجعلها الإقبالَ والإدبارَ، فجاز على سعة الكلام».[٣] وفسّر ابن جني سعة الكلام لكثرة وقوع الحدث من الشخص وتعاطيه له، كما في بيت الخنساء السابق، ومنه قوله تعالى﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ﴾ قال ابن جني: «إنما انصرفت العرب عنه(أي الأصل) في بعض الأحوال... لأنّه إذا وُصِف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه».[٤]

ب– التجرّد من الحدث

ذكرنا آنفاً أنّ دلالة الفعل على الحدث من أهم مقوّمات عمله النحوي، وأنّ الأحداث عند سيبويه تتفاوت في عملها قوّة وضعفاً، وقد وردت عنده أفعال عاملة رغم تجرّدها من الحدث، وهي(كان) وأخواتها، حيث قال سيبويه: «وذلك

١- سيبويه، الكتاب: ١: ٢١٢.
٢- من البسيط، في ديوانها بتحقيق كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥١م: ٦٩.
٣- المرجع نفسه: ١: ٣٣٦: ٣٣٧.
٤- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط٢: ٣: ٢٥٩.

قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل، مما لا يستغنى عن الخبر، تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردت أن تُخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى».[1] فالذي يظهر من كلام سيبويه أنّ الجملة الاسمية قد تمت بمعناها الحاصل بالعملية الإسنادية، وهو الإخبار عن الأخوة، وأنّ دخول (كان) لمجرد الإعلام بأنّ الأخوة كانت بالزمن الماضي، وإلى هذا ذهب بعض النحويين كابن السراج وابن يعيش، فعلى سبيل المثال يقول ابن السّراج: «والضرب الثاني: أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقة، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، وأصبح عبدُ الله عاقلاً، لست تُخبر بفعل فعله إنما تُخبر أن عبدَ الله أخوك فيما مضى، وأنّ الصباح أتى عليه وهو عاقل».[2] والذي يظهر لي أنّ (كان) باقية على معنى الحدث المتأصل في بنيتها وهو الكينونة التي هي نقيض العدم، و(صار) الصيرورة التي يفهم منها التحوّل من حال إلى حال، و(ما زال) الاستمرارية التي يفهم منها استمرار زمن الحدث دون انقطاعه، وهكذا بقية أخواتها. والدليل الآخر أنّ سيبويه قد صرّح بدلالتها على الحدث عند تمامها وخروجها عن معنى النقصان، حيث تكتفي بمرفوعها: «وقد يكون لـ(كان) موضعٌ آخر يقتصرُ على الفاعل فيه: تقول: قد كانَ عبدُ الله، أي: خُلق عبدُ الله. وقد كان الأمرُ، أي وقع الأمرُ. وقد دام فلانٌ، أي ثبت».[3]

ج- تضمين بعض التراكيب معنى الحدث

ضمّن سيبويه أسماء الإشارة والضمائر معنى الحدث في حالات تركيبية معينة، فمن الأسماء قوله: «فأمّا المبنيّ على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدُ الله منطلقاً، وهؤلاء قومُك منطلقين... ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يُبنى عليه أو

١- المرجع نفسه: ١: ٤٥.
٢- الأصول في النحو لابن السراج: ١: ٧٤ وينظر رأي ابن يعيش في شرح المفصل: ٧: ٨٩.
٣- سيبويه، الكتاب: ١: ٤٦.

يُبنى ما قبله عليه. فالمبتدأ مُسندٌ والمبنيُّ عليه مُسندٌ إليه، فقد عَمِلَ هذا فيما بعده كما يَعمل الجارُّ والفعل فيما بعده. والمعنى أنك تريد أن تُنبِّهه له منطلقاً... فكأنك قلت: (انظر) إليه منطلقا، فـ(منطلق) حال».[١]

ومن التراكيب الواردة مع الضمائر بمعنى الحدث قوله سيبويه: «وذلك قولك: هو زيدٌ معروفاً، فصار (المعروف) حالا. وذلك أنّك ذكرت للمخاطَب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنّه يجهله، فكأنك قلت: (أُثبتْه أو الزَمْهُ معروفاً، كما كان المنطلقُ حالاً حين قلت: هذا زيدٌ منطلقاً. والمعنى أنّك أردت أن توضِّح أن المذكور زيدٌ حين قلت معروفا».[٢] وقد نبّه سيبويه إلى أنّ هذا الموضع خاص بما هو معروف أو ما أشبه المعروف حتى يخرج الكلام مخرج التأكيد، حيث قال: «و لا يجوز أن تَذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف؛ لأنّه يُعرِّف ويؤكِّد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز؛ لأنّ الانطلاق لا يوضِّح أنّه زيدٌ ولا يؤكده. ومعنى قوله معروفا: لاشك. وليس ذلك في منطلق».[٣] وقد يُستخلص الحدث من المعنى العام للتركيب أو مجموع الكلمتين، نحو قول سيبويه: «ومثل قولك: فيها عبدُ الله قائماً: هو لك خالصاً، وهو لك خالصٌ، كأنّ قولك: (هو لك) بمنزلة (أهَبُه لك) ثم قلت: خالصا».[٤]

د– اختزال الحدث

لاشك أن الحدث هو المكوّن لمعنى الفعل وباختزاله يختزل الفعل، والاختزال عند سيبويه يعني الحذف[٥] وهو ضرب من الإيجاز والاختصار، قال سيبويه عن

١- المرجع نفسه: ٢: ٧٨.
٢- المرجع نفسه: ٢: ٧٨: ٧٩.
٣- المرجع نفسه: ٢: ٧٩.
٤- المرجع السابق: ٢: ٩٠.
٥- وقد ورد الاختزال عند سيبويه في الكلام بمعنى الحذف فقد جاء عن ابن منظور: «والاختزال الحذف استعمله سيبويه كثيراً» لسان العرب: ٥: ٦٢ وقد دارت معاني الخزل والاختزال بمعن القطع والانقطاع، يقال: اختزل فلان المال أي: اقتَطعهُ، وانْخَزَل في كلامه: انقطع. المرجع نفسه: ٥: ٦٢.

المصادر المنصوبة هنيئاً ومريئاً: «كأنك قلت ثبت ذلك هنيئًا مريئاً أو هنأه ذلك هنيئاً فاخْتُزِل الفعلُ؛ لأنّه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هنّأك... فكل واحد منهما يدل على صاحبه فلذلك اختزلوا الفعل هنا، كما اختزلوه في قولهم: الحَذَرَ».[1]

وقد يستعان بالسياق أو الحال أو الخُلْف في الكلام كما عبّر سيبويه لمعرفة الأحداث المختزلة في الكلام بقوله: «ومثله بيْعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقْدَ... فتدع (أبايُعك) استغناء لما فيه من الحال، ومثله: مواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بيثرب، كأنّه قال: واعدتْني مواعيدَ عرقوب أخاه، ولكن ترك (واعدتني) استغناء بما هو فيه من ذكر الخُلْف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك».[2] ومما له صلة باختزال الحدث ظاهرة الاستغناء استغناؤهم عن أحداث غير مستعملة في كلام العرب لوجود ما ينوب عنها، قال سيبويه: «ولم يقولوا نازعني فنازعته لأنهم استغنوا عنه بغالبني فغالبته». ومنه أيضا قوله: «وقالوا: وضُع ضِعَةً وهو وضيع. والضَّعة مثل الكثرة، والضَّعة مثل الرِّفعة. وقالوا: رفيع ولم نسمعهم قالوا: رفُع، وعليه جاء رَفيع وإن لم يتكلموا به، واستغنوا بارْتفع».[3]

ومن أهم القضايا المتعلقة بالاختزال اختزال معاني الجعل والصيرورة في صيغ محددة، فقد جاء عن سيبويه: «تقول: دَخَل وخرجَ وجلَس. فإذا أخبرت أنَّ غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أخْرجَه وأدْخلَه وأجْلسَه... وتقول: فزِع وأفزعته وخاف وأخفته وجال وأجلته وجاء وأجأته؛ فأكثر ما يكون على فعُل إذا أردت أنّ غيره أدخله في ذلك يُبنى الفعل منه على أفعلته».[4] حيث اخُتزلت هذه المعاني بصيغة (أفعل) على النحو الآتي:

١- سيبويه، الكتاب: ١: ٣١٧ وينظر: ١: ٣١٩، ٣٢٢.
٢- المرجع نفسه: ١: ٢٧٢.
٣- المرجع السابق: ٤: ٣٣.
٤- المرجع السابق: ٤: ٥٥ .

أخرجته = جعلته، صيرّته خارجاً (اختزال حركي، من حالة استقرار إلى حالة خروج).

أخفته= جعلته أو صيرّته خائفاً (اختزال حالة، من حالة سكون إلى حالة خوف).

ويجري هذا الاختزال في الغالب على صيغة أفعل من الأفعال الثلاثية المجردة، وأما «الذي ليس له ثلاثي مستخدم في العربية المعاصرة فاستُخدمت صيغةُ أفعل فيه بدلاً من فَعَل؛ إذ ليس له ثمة فعلٌ مثل: عَطِي ولا عَلَنَ ولا مَلَو. وربما كانت في فترة أقدم ثم زالت مع التطور اللغوي فأغنت أَفْعَلَ عنها مع احتفاظها بمعنى الجعل الذي يفيده الوزن. فأعطى جَعَل لأحد أعطيةً وأعْلَن جعل له أعلاناً، وأملى جعل تَوْسِعةً ومُهلةً»[١].

ويُسمى الاختزال عند المحدثين البُنية المشارطة حيث تقتضي دلالة التركيب أدوارا لا تبرز إلا عند التحويل الذي يكون بتوسيع عدد موضوعاتها وأدوارها الدلالية نحو الأمثلة الآتية:

- أنحفه المرض جعله نحيفاً هزيلاً

البنية الأصلية الإعرابية [أنحف(فا، مف)]

الدلالية [أنحف (قائم بالحدث، متحمّل للحدث)]

البنية المشارطة الإعرابية [جعل (فا، مف١، مف٢)]

الدلالية [جعل (قائم بالحدث، متحمل للحدث، حال)]

١- حسين ياغي وزميلاه، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي، الأفعال المزيدة نموذجاً، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد، ٧: ٢٣٣ وفي استقراء للمعجم الوسيط وجد بعض الباحثين أن عددها بلغ ٢٥٠٨ وجلّ معانيها تختزل في الجعل والصيرورة. ينظر المرجعة نفسه: ٢٣٣.

وتنطبق البنية المشارطة على صيغة الأفعال الأخرى التي يختزل فيها معنى الجعلية كالتضعيف في وحّد الشيء، أي: جعله واحداً.[1] ومن صور الاختزال ما يأتي مختزلاً في (فعلتُه) والمعنى: جعلت فيه معنى لم يكن فيه من قبل، وهي بخلاف التغيير أو الانتقال من حال إلى حال الحاصل بصيغة(أفعل) وقد فرّق بينهما الخليل نقلاً عن سيبويه بقوله: «وتقول فَتَن الرجُلُ وفتنْهُ، وحزِنَ وحزنْته، ورجَع ورجَعْته. وزعم الخليل أنّك حيثُ قلت: فَتنته وحزنته، لم ترَدْ أن تقول: جعلتُه حزيناً وجعلته فاتناً، كما أنك حيث قلت: أدْخلْتُه أردت جعلته داخلاً، ولكنّك أردت أن تقول: جعلتُ فيه حُزْناً وفتنةً، فقلت: فتنتُه، كما قلت: كحلتُه، أي: جعلت فيه كحلاً، ودهنته، جعلت فيه دُهناً، فجئتَ بفعلتُه على حدة، ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله: حزِن وفَتِن. ولو أردت ذلك لقلت: أحزنتُه وأَفتنتُه».[2]

فالحدث المختزل عند سيبويه في (فتنتُه) يختلف عن(أفتنته) ففتنته: جعلت فيه فتنةً، فالمفعول هنا مستقبل أو مستجيب والفاعل هو المصدر الذي يصدر الحدث، بينما (أفتنته) المفعول هنا قائم مقام الفاعل حيث أصبح مصدرا للحدث وبقي دور الفاعل جاعلاً أو مغيراً من حال إلى حال. ومعنى الاختزال هنا: أي جعلته فاتناً كما صرّح بذلك سيبويه بقوله: «وقال بعض العرب: أفتنتُ الرجلَ، وأحزنتُه، وأرجعتُه، وأعورتُ عينَه، أرادوا: جعلتُه حزيناً وفاتناً فغيّروا».[3]

ومن الاختزال ما جاء لغرض الدعاء كصيغة (فعّلته) «حيَّيْته أي استقبلتُه بحيّاك الله، كقولك: سقّيته ورعّيته، أي قلت له: سقاك الله ورعاك الله».[4]

١- ينظر: شكري الشريف، مظاهر من انتظام المعجم، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، ط١، ٢٠١٥: ٢٦٠.
٢- المرجع السابق: ٤: ٥٦.
٣- سيبويه، الكتاب،: ٤: ٥٧.
٤- المرجع نفسه: ٤: ٢٣٥.

ومما له صلة باختزال حدث الفعل داخلياً اختزال معنى المفعول بالفعل، قال سيبويه: «اشتوى القوم، أي: اتخذوا شواء، وأما: شويت فكقولك: أنضجتُ».[١]

فالحدث في (اشتوى القوم) اختزل معنى المفعول، حيث حُذف المفعول وبقي معناه في الفعل، فكأنّ الفضلة هنا هي المقصودة في المعنى العام، والتقدير: اتّخذوا شواءً، بينما في (شويت) الحدث اختزل القائم بالفعل مثل(أنضجت)، ومرجع هذا الاختزال إلى كثرة تعاطي المفعول، قال سيبويه: «وإنما كان هذا أكثر؛ لأنهم يُدخلون المفعول في الفعل ويشغلونه به، كما يفعلون ذلك بالفاعل، فكما لم يكن للفعل بُدٌّ من فاعل يعمل فيه، كذلك أرادوا أن يكثر المفعول الذي يعمل فيه... كما قالوا: احلولى ذلك فذلك في موضع المفعول».[٢] ومن صور الاختزال أن تتفق بعض الصيغة في اختزالها للأحداث، ومنه قول سيبويه: «وقد يجيء فعّلت وأفعلت في معنى واحد مشتركين كما جاء فيما صيّرته فاعلا ونحوه؛ وذلك وعّزت إليه وأوعزتً إليه، وخبّرت وأخبرتُ، وسمّيت وأسميتً. وقد يجيئان مفترقين، مثل علّمته وأعلمته، فعلّمتُ: أدّبتُ، وأعلمتُ: آذنتُ، وآذنت: أعلمتُ؛ وأذنتُ: النداء والتصويت بإعلان».[٣] وقد تختلف باختلاف البنية كقوله: «أمرضْته، أي جعلتُه مريضاً، ومرّضته، أي قمت عليه ووليته».[٤]

المبحث الرابع: القضايا المعجمية للحدث وأثرها النحوي

أ- المشترك اللفظي

يُعرّف المشترك اللفظي بأنه دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى[٥]، وقد تحدث سيبويه عن هذه الظاهرة بصورة موجزة في مقدمة كتابه مبينا معناها

١- المرجع نفسه: ٤: ٧٣: ٧٤.
٢- المرجع نفسه: ٤: ٧٨ ومنه اخشوشن واعشوشبت الأرض.
٣- سيبويه، الكتاب: ٤: ٦٢.
٤- المرجع نفسه: ٤: ٦٢.
٥- ينظر: أحمد بن فارس، الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.: ٣٢٧.

بقوله: «هذا باب اللفظ للمعاني، اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جَلَس وذَهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدث عليه من المَوْجِدة، ووجدت إذا أردت وِجدان الضالة. وأشباه هذا كثير».[1] ثم تحدث عنها في بعض مسائل الكتاب؛ لإيمانه بأثرها على الوظائف النحوية، فقد لاحظ أنّ لتعدد دلالات الفعل أثراً في تعدد الوظائف النحوية، وأول ما يطالعنا ذلك الأثر حديثه عن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين بقوله: «هذا باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعولين... وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيداً درهما... ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى (سميته) وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا».[2] فقد لاحظ أنّ الفعل (دعا) يحمل دلالة مشتركة في حدثه، وكل دلالة تنتقي موضوعات محددة، فإذا كان بمعنى (التسمية) أصبح متعدياً إلى مفعولين، وإذا كان بمعنى (النداء) أصبح متعدياً إلى مفعول واحد، ومنه أيضا دلالة حدث الفعل(كان) على التمام بمعنى (وقع) أو (ثبت) أو (خُلِقَ) قال سيبويه: «وقد يكون لكان موضعٌ آخرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُالله، أي: قد خُلِق عبدُ الله. وقد كان الأمرُ، أي وقَعَ الأمرُ. وقد دام فلانٌ، أي ثبتَ. كما تقول رأيتُ زيداً تريد رؤية العين، وكما تقول: أنا وجدتُه تريد وجدان الضالة».[3] وقد جاء عن سيبويه أن لـ(رأى) حدثين مشتركين. قال: «وإن قلت رأيتُ فأردت رؤية العين، أو وجدتُ فأردْتَ وِجدان الضالة فهو بمنزلة ضربتُ، (أي لا يتعدى إلا لمفعول واحد)، ولكن إنما تريد بوجدتُ علمتُ، وبرأيت ذلك أيضاً، ألا ترى أنّه

١- المرجع نفسه: ١: ٢٤.
٢- المرجع نفسه: ١: ٣٧ .
٣- سيبويه، الكتاب: ١: ٤٦.

يجوز للأعمى أن يقول: رأيتُ زيداً الصالحَ».[١] ثم قال: «وقد يكون علمتُ بمنزلة عرفتُ لا تريد إلا عِلْمَ الأول فمن ذلك قوله ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة: ٦٥] وقال سبحانه ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[الأنفال: ٦٠] فهي بمنزلة عرفتُ، كما كانت رأيت على وجهين».[٢]

ب– الترادف

من القضايا المعجمية التي لها صلة بحدث الفعل ظاهرة الترادف، اختلاف اللفظ واتفاق المعنى،[٣] وقد صرّح بها سيبويه في نصه السابق بقوله: «واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدث عليه من المَوْجِدة، ووجدت إذا أردت وِجدان الضالة. وأشباه هذا كثير».[٤] وعلى ضوء هذه الظاهرة اللغوية وجّه كثيراً من التراكيب النحوية، ففي ظاهرة الاستغناء وجّه بأن يحمل الفعل على غيره أو يستغنى به عن غيره عند تقارب دلالة حدثه من حدث فعل من آخر، كاستغناء العرب عن ماضي الفعل (وذر) وودع) بمرادفهما (ترك) قال سيبويه: «وإنما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه وسلَلْتُه، وإن لم يُستعمل في الكلام، كما أنّ يدعُ على ودعتُ، ويَذَرُ على وذَرْتُ، وإن لم يُستعملا، استُغني عنهما بتركْتُ».[٥] وقد استعان بظاهرة الترادف في تقدير فعل من معنى الفعل المذكور في باب الاشتغال، كما في: زيداً مررت به، ومررت بعمرو وزيداً، فقد نصب الاسم بتقدير فعل من معنى (مررتُ) والمعنى: جاوزت زيداً.[٦] ومثله ما جاء عنه في توجيه قول العجَّاج:

١- المرجع نفسه: ١: ٤٠.
٢- المرجع نفسه: ١: ٤٠.
٣- ينظر: ابن فارس، الصاحبي: ٣٢٧.
٤- المرجع نفسه: ١: ٢٤.
٥- سيبويه، الكتاب: ٤: ٦٧.
٦- ينظر: المرجع نفسه: ١: ٨٣: ٩٤.

يَذْهَبْنَ فيْ نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِراً[1]

«كأنّه قال: ويسلكن غوراً غائراً؛ لأنّ معنى (يَذْهبْن) فيه (يسلُكْن)».[2]

وقد بيّن سيبويه أن حمل حدث الفعل على حدث فعل مقارب له في المعنى لم يكن لأجل المعنى فحسب، بل لغرض وظيفي هو قصور الفعل(مررت) عن تعديته المباشرة إلى المنصوب بقوله: «ولا يجوز أن تُضمر فعلاً لا يصلُ إلا بحرف الجر؛ لأنّ حرف الجر لا يُضمر، وسترى بيان ذلك. ولو جاز ذلك لقلت: زيدٍ، تريد مُرّ بزيدٍ».[3]

ج- الحقيقة والمجاز

جاء هذان الوصفان عند سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة بقوله: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُكَ أمس، وسآتيك غداً. وأما المحال فأن تنقُض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتُكَ غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربتُ ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ، وكي زيدُ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشربُ ماءَ البحر أمس».[4]

إذا كانت الحقيقة عند اللغويين تعني: «الكلام الموضوع موضِعَه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، و لا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحمد الله على نعمه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام».[5] فالمتأمل لنص سيبويه السابق يلاحظ عنايته

١- هذا بيت من مشطور الرجز في ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلى، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م: ٢: ٢٨٨ والشطر الثاني: فَوَاسِقَاً عَنْ قَصْدِها جَوائِرُ.
٢- المرجع نفسه: ١: ٩٤.
٣- المرجع نفسه: ١: ٩٤.
٤- سيبويه، الكتاب: ١: ٢٥: ٢٦ .
٥- ابن فارس، الصاحبي: ٣٢١.

بالدلالة المنطقية، وهي تقسيم الكلام بما يقتضيه العقل، بحيث تنتقي الأحداث في الكلام الموضوعات التي تتوافق مع خصائصها وسماتها الدلالية، فإذا صحت العلاقة منطقياً بين حدث الفعل وموضوعاته التي تتعلق به وصف الكلام بالمستقيم نحوياً ودلالياً، نحو: أتيتك أمس، وحملتُ الجبل. وإذا انتفت العلاقة بأن استحال الكلام إلى شيء من التناقض وصِفَ بالمحال أو المحال الكذب نحو: أتيتك غداً، وسآتيك أمس، وسوف أشرب ماء البحر أمس.

وقد نبّه سيبويه إلى أنّ الكلام قد يحمل على المجاز، وهو ضرب من الاتساع اللغوي بين حدث الفعل وموضوعاته، حيث يتدخل المجاز في توسعة معنى الحدث عند إسناده إلى موضوعات لا تتناسب مع طبيعة معناه في أصل وضعه اللغوي، ومن الأمثلة قوله: «ومن ذلك قولهم: أكلتُ أرضَ كذا وكذا، وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا، إنّما أراد أصاب من خيرها وأكلَ من ذلك وشرب. وهذا الكلام كثير».[١] والمجاز في اللغة خروج الكلام عن الحقيقة لقرينة مانعة قال الجُرْجَانيّ: «كلّ كلمة أريدت بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز».[٢] وخروج الكلام يكون لأغراض لا تتوافر معانيها في معنى الحدث الأصل، كالتشبيه والاستعارة: «أي: أن الكلام الحقيقي يمضي لسننه لا يُعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه. إلا أن فيه من تشبيهٍ واستعارةٍ وكف ما ليس في الأول، وذلك كقولك: عطاء فلان مزن. هذا تشبيه، وقد جاز مجاز قوله: عطاؤه كثير وافٍ».[٣]

وقد اهتم سيبويه بدراسة حدث الفعل دلاليا في ضوء تشكل بنية المصادر

١- سيبويه، الكتاب: ١: ٢١٤.
٢- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.: ٣٥٢.
٣- مرجع سابق: ٣٢٢.

واختلافها[1] ولسنا بصدد تفصيل القول فيها؛ لأنّ البحث خُصِّص لدراسة ما له صلة بالجانب النحوي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قوله: «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني: النزوان والنقزان؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع... ومثل هذا الغليان؛ لأنّه زعزعة وتحرُّك. ومثله الغثيان؛ لأنّه تجيُّشُ نفسه وتثور».[2] ومنه قوله: «ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو: الفِرار والشِّراد والشّماس والنِّفار والطّماح، وهذا كله مباعدة».[3] وقال في موضع آخر: «ونظير هذا فيما تقاربت معانيه قولهم: جعلتُهُ رُفاتاً وجُذَاذا. ومثله الحطام والفُضاض والفُتات».[4] وقد تحدث عن كيفية صياغة مصادر الأفعال الثلاثية والرباعية والخماسية بناء على اختلاف معاني أحداثها فعقد لها أبوابا في كتابه.

١- ينظر: المرجع نفسه: ٤: ١٧-٢٨.
٢- المرجع نفسه: ٤: ١٤.
٣- المرجع نفسه: ٢: ١٢.
٤- المرجع نفسه: ٤: ١٣.

الخاتمة

يمكن أن نجمل أهم النتائج التي اُستخلصت من البحث على النحو الآتي:

١- أن سيبويه لم يتحدث عن سمات الحدث وفق ما تقتضيه نظرية العامل فحسب، بل جاء حديثه عن سمات الحدث في مواضع متفرقة من كتابه، كحديثه عن معاني الأفعال اللازمة والمتعدية، وحديثه عن الكلام المستقيم والمحال، وحديثه عن الظواهر المعجمية في باب اللفظ للمعاني، وكذلك حديثه عنه في كثير من التعليلات والتفسيرات للمسائل النحوية والتراكيب اللغوية.

٢- أن من أهم العوامل النحوية التي استقرت عند سيبويه أن تتضمّن الأفعال والأسماء والحروف معنى الحدث، حيث تتدرج العوامل قوّة وضعفا في عملها بحسب طبيعة معنى الحدث، فالفعل المتعدي يكون أقوى تأثيراً من حدث الفعل غير المتعدي، والمتعدّي بواسطة حرف الجر يكون أقوى تأثيرا من اللازم أو القاصر، وهكذا حتى نصل إلى الأسماء والحروف.

٣- من أهم النتائج التي ظهرت في هذا البحث أنّ سيبويه استخرج من الحدث بعض المعاني الوظيفية والمصطلحات النحوية، كالعمل والقوة، والإلغاء والتفرغ، والتعدية واللزوم والاشتغال والتمام وعبره عنه باقتصار الفعل على فاعله.

٤- أنّ سيبويه لم يهمل ما يتصل بالحدث من قضايا معجمية مما له صلة بالتركيب النحوي، كظاهرتي المشترك اللفظي والترادف، فقد لاحظ في ظاهرة المشترك اللفظي أن الكلمات تتعدد وظائفها في التركيب الواحد بسب اختلاف معاني أحداثها، كالفعل رأيت وعلمت ووجدت، كما لاحظ أنّ ظاهرة الترادف تسهم في عملية الاتساع اللغوي والاستغناء، فكلما تقاربت

دلالة حدث الفعل من حدث آخر جاز أن يحمل على غيره أو يستغنى به، كاستغنائهم بالفعل (تركت) عن الفعلين: وذرت و ودعت.

٥- من النتائج المتعلقة بالحدث هو تصنيف الكلام بحسب العلاقة المنطقية والمجازية، حيث صنّف سيبويه الكلام بناء على العلاقات المنطقية بين الحدث وموضوعاته إلى كلام مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. وقد نبّه إلى أنّ الكلام قد يحمل على المجاز، بأن يخرج الحدث من معناه المتبادر إلى الذهن إلى معان أخرى لغرض من الاتساع اللغوي والمبالغة في الكلام.

٦- لقد تبيّن في هذا البحث تعدد المصطلحات اللغوية التي تُشير إلى الحدث عند اللسانيين، فمنهم من يطلق عليه مصطلح الجهة، ومنهم من يطلق عليه طبيعة معنى الحدث، ومنهم من يطلق عليه معنى الفعل أو طبيعة معنى الفعل.

٧- من أهم النتائج التي ظهرت في الدراسة والمتعلقة بحدث الفعل ظاهرة الاختزال، إما بحذف الفعل لضرب من الاختصار والإيجاز، كحذف الأفعال العاملة في المصادر المنصوبة هنيئاً ومريئاً حيث اُخْتزِل الفعلُ؛ لأنّه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هنّأك. أو يكون الاختزال بالاستغناء عن أحداث غير مستعملة في كلام العرب لوجود ما ينوب عنها، كقول سيبويه: «ولم يقولوا نازعني فنازعته لأنهم استغنوا عنه بغالبني فغالبته». أو الاختزال الحاصل عن طريق الصيغ، كاختزال معنى الصيرورة والجعلية في صيغ (أفعل) نحو: أخْرجَه وأدْخلَه وأجْلسَه، أي: أنَّ غيره صيّره إلى شيء من هذا. واختزال معنى المفعول في صيغ (افتعل)، كما في: اشتوى القوم، أي: اتخذوه شواءً. ويمكن أن يقاس على هذا الاختزال اختزال كثير من التعابير الحديثة.

وإن كان من ثمّة توصية في ختام هذه الدراسة فإنني أوصي بأن تكون هناك دراسات موسّعة للحدث في كتاب سيبويه تشتمل على دراسة الجوانب الصرفية والمعجمية والأسلوبية؛ نظرا لأهميتها في تطوير المهارات المعرفية والإدراكية لفهم معاني مفردات اللغة وعلاقاتها الوظيفية والدلالية في الكلام.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم الدسوقي، التحليل التكويني ودراسة المعنى في العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠١٥م.
- أحمد بن إدريس القرافي، كتاب الخصائص، تحقيق: د. طه محسن عبد الرحمن، و د. كيان أحمد حازم يحيى، المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.
- أحمد بن فارس بن زكريا.
- الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- أحمد بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح عثمان بن جنى، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط١ ٢٠٠٢م.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.
- توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، نشر كلية الآداب، دار محمد علي، تونس، ط١، ٢٠٠٣م.
- جمال الدين الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق: د. صالح بن حسين العايد، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٩٩٠م.
- جيرار جهامي، الإشكاليات اللغوية في الفلسفة العربية، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٤م.
- الحاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة: دراسة نظرية و تطبيقية على اللغة العربية المعاصرة، اشراف محمد لطفي الزليطني، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦م.
- الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨م.
- الخنساء، تماضر بنت عمرو، شعره بتحقيق: كريم البستاني، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥١م.
- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.

- شكري السعدي، قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط١، ٢٠١٦م.
- شكري الشريف، مظاهر من انتظام المعجم، مجمع الأطرش، تونس، ط١، ٢٠١٥م.
- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، ٢٠٠٤م.
- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.
- عبد الرحمن بن حسن البارقي، طبيعة معنى الحدث في العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٤م.
- عبد القادر الفاسي الفهري.
- البناء الموازي الموسع نظرية توليدية جديدة، دار كنوز، عمان، ط١، ٢٠١٨م.
- المعجم العربي، دار توبقال، المغرب، ط٢، ١٩٩٩م.
- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- عبد الله بن أحمد بن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ط٢، ١٩٧٢م.
- عبد الله بن الحسين العكبري.
- التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠١م.
- عبد المجيد جحفة، دراسات دلالية في اللغة العربية، دار توبقال، المغرب، ط١، ٢٠١٨م.

- عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط٢، (ب.ت).
- عثمان بن عمر بن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٣م.
- العجّاج عبد الله بن رؤبة، ديوانه برواية الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلى، دمشق، ١٩٧١م.
- علي بن مؤمن بن عصفور.
- شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- المقرب، تحقيق: د. أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
- فالح العجمي، أبعاد العربية، دراسة في فقه اللغة العربية وتاريخ تطورها وعلاقتها ببقية اللغات السامية، مطابع الناشر العربي، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.
- محمد بن الحسن الرضي، شرح كافية بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ط١، ١٩٩٦م.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، أفريقيا الشر، الدار البيضاء، ط١، ٢٠١١م.
- محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. حمد بدوي المختوم، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- محمد بن سهل السراج، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- محمد الفارابي.
- الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط٣، ٢٠٠٤م.
- محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
- محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط١، ٢٠٠٤م.
- النُّميري، أبو حيّة الهيثم بن الربيع، شعره بتحقيق: د. يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.
- يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت. (د.ت).
- مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد، ٧، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجا للدكتور د. حسين ياغي وزميليه.

References:

- Ibrahim El-Desouky. Formative Analysis and the Study of Meaning in Arabic. Dar Gharib: Cairo, 2015.
- Ahmed bin Idris Al-Qarafi, Book of Characteristics. Revised by: Dr. Taha Mohsen Abdel Rahman & Dr. Kayan Ahmed Hazem Yahya. Al-Madar Al-Islami. Beirut, 1st ed., 2013.
- Ahmed bin Faris bin Zakaria.
- Al-Sahbi. Revised by: Al-Sayyid Ahmed Saqr. House of Revival of Arabic Books. Cairo.
- A Dictionary of Language Measures. Revised by: Abd al-Salam Haroun. Dar al-Fikr, 1979.
- Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabbaz. Book Guiding Luminosity Explanation Of Luminosity Book by Abu Al-Fath Othman Bin Jana. Studied and revised by: Fayez Zaki Muhammad Diab. Dar Al-Salaam: Egypt, 1st Edition. 2002.
- Tammam Hassan. The Arabic language, its meaning and structure. Alam Al Kotob, Cairo, 4th edition, 2004.
- Tawfiq Qurira. Grammatical Terminology and the Thinking of Arab Grammarians. Published by: the Faculty of Arts, Dar Muhammad Ali, Tunisia. 1st ed., 2003.
- Jamal Al-Din Al-Fakihi. Explanation of the Grammatical Borders. Revised by: Dr. Saleh bin Hussein Al-Ayed. Published by: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, 1st ed., 1990.
- Gerard Jahami. Linguistic Problems in Arabic Philosophy. Dar Al-Mashreq: Beirut, 1994.
- Al-Hajj Musa Thaleth. The Concept of region in Modern Linguistics: A heoretical and Applied Study on the Contemporary Arabic Language. Supervised by: Muhammad Lutfi Al-Zulaitni. Master Thesis. King Saud University, 2006.
- Al-Hasan bin Abdullah Al-Sirafi. Explanation of Sibawayh's Book. Revised by: Dr. Ramadan Abdel-Tawwab. Dar Al-Kutub Press, Cairo, 2nd Edition, 2008.
- Al-Khansa, Tamader Bint Amr, her poetry, edited by: Karim Al-Bustani, Sader Library, Beirut, 1951.
- Sibawayh Amr bin Othman bin Qanbar, the book. Revised by: Abdel Salam Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut, n.d.

- Shukri Al-Saadi. Event Issues in Linguistics and Language Philosophy. Tunisian Book House, Tunisia, 1st Edition, 2016.
- Shukri Al-Sharif. Manifestations of the regularity of the lexicon. Majma Al-Atrash, Tunisia, 1st edition, 2015.
- Abbas Hassan. Adequate Grammar. Dar Al Maaref: Cairo, 15th Edition, 2004.
- Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti. Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'. Revised by: Ahmad Shams al-Din. Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, 1st ed., 1998.
- Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Zajji. Clarification of the Reasons' for Grammar. Revised by: Dr. Mazen Al-Mubarak. Dar Al-Nafaes: Beirut, 1st ed., 1974.
- Abdul Rahman Hassan Al-Barqi. The Nature of the Meaning of the Phenomenon in Arabic. Dar Alkitab Aljadeed: Beirut, 1st ed., 2014.
- Abdelkader Fassi Fihri.
- Expanded Parallel Construction: A New Generative Theory. Dar Kunouz: Amman, 1st Edition, 2018.
- The Arabic Dictionary. Dar Toubkal: Morocco. 2nd Edition, 1999.
- Abd al-Qaher bin Abd al-Rahman al-Jurjani. Asrar al-Balagha. Revised by: Mahmoud Muhammad Shaker. al-Khanji Library: Cairo, 1st ed., 1991.
- Abdullah bin Ahmed bin Al-Khashab. The Improvised in Explaining Sentences. Revised by: Ali Haider. Damascus. 2nd edition, 1972.
- Abdullah bin Al-Hussein Al-Akbri.
- Clarification of the doctrines of the Basri and Kufic grammarians. Revised by: Dr. Abdul Rahman Suleiman Al-Othaimeen. Al-Obaikan Library: Riyadh, 1st ed., 2000.
- A booklet in Syntax. Revised by: Dr. Abdul Ilah Nabhan. Dar Al-Fikr: Damascus, 1st ed., 2001.
- Abdel Majid Jahfa. Semantic Studies in the Arabic Language. Dar Toubkal: Morocco. 1st Edition, 2018.
- Othman bin Jinni. The Characteristics. Revised by: Muhammad Ali Al-Najjar. Dar Al-Kutub Al-Masryah, 2nd Edition, (n.d).
- Othman bin Omar bin Al-Hajib. The clarification in Sharh Al-Mofassal. Revised by: Dr. Musa Bnai Al-Alili. Al-Ani Press: Baghdad, 1st ed, 1983.

- Al-Ajaj Abdullah bin Ruba, his collection of works according to the narration of Al-Asma'i Abi Saeed Abdul Malik bin Qareeb,: Dr. Revised by: Abdul Hafeez Al-Satli, Damascus, 1971.
- Ali bin Moamen bin Asfour.
- Explanation of Al-Zajji's Sentences. Revised by: Fawaz Al-Shaar. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, 1st ed., 1998.
- Al-Mokarrab. Revised by: Dr. Ahmed Al-Jawari & Abdullah Al-Jubouri. Al-Ani Press: Baghdad, 1986.
- Faleh Al-Ajmi. Dimensions of Arabic: A Study in the Philology of Arabic Language and the History of Its Development and its Relationship with the Rest of the Semitic Languages. Al-Nasher Al-Arabi Press: Riyadh, 1st ed., 1994.
- Muhammad Khair Al-Halawani. The Origins of Arabic Grammar. Afrique Orient: Casablanca, 1st ed., 2011.
- Muhammad Bin Al-Hassan Al-Radi. Explanation of the Sufficiency of Ibn Al Hajeb. Studied and revised by: Dr. Yahya Bashir Masri. Published by: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Deanship of Scientific Research, 1st ed., 1996.
- Muhammad bin Abdullah bin Malik. Explanation of the facilitation. Revised by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed & Dr. Hamad Badawi Al-Makhtoum. Hajar for Printing and Publishing: Egypt. 1st ed., 1990.
- Muhammad bin Sahl Al-Sarraj. Origins in Grammar. Revised by: Dr. Abdul Mohsen Al-Fatli. Al-Resala Foundation: Beirut, 3rd edition, 1996.
- Mohammed Al-Farabi.
- Words used in logic. Revised by: Mohsen Mahdi. Dar Al-Mashreq: Beirut. 1st ed., 1991.
- Book of Letters. Revised by: Mohsen Mahdi, Dar Al-Mashreq, Beirut, 3rd edition, 2004.
- Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari. The Book Detailed In Arabic Science. Revised by: Dr. Fakhr Saleh Qadara. Dar Ammar: Amman. 1st ed., 2004.
- Muhammad bin Makram bin Manzoor. Lisan Al Arab: Dar Sader: Beirut. 1st ed., 2000.
- Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad. Al-Muqtab. Revised by: Muhammad Abdul-Khaleq Udaymah. Alam Al Kotob.

- Al-Numeiri, Abu Hayyaa Al -Hayham bin Al- Rabee his poetry, Revised by: Dr. Yahya al-Jubouri, Publications of the Ministry of Culture and National Guidance, Damascus, 1975.
- Yaish bin Ali bin Yaish. Sharh al-Mofasal. Alam Al Kotob, Beirut. (n.d).
- Journal of Arabic Linguistics. King Abdullah bin Abdulaziz International Center for Arabic Language Service. Issue 7. A new approach in morphological semantics: Additive verbs as a model by Dr. Hussein Yaghi & et. al.